

تأليف

أ.د. محمد بن علي الصامل

الأستاذ في قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي

كلية اللغة العربية بالرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية





قضية الفصل والوصل
بين المفردات عند البلاغيين

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ

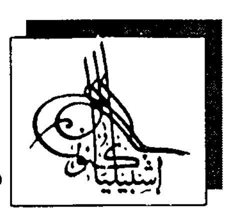
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الصامل، محمد علي
قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين /.
محمد بن علي الصامل ؛ الرياض ١٤٢٧هـ
٨١ ص؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٩٩٦٠-٧٠١-٥٩-x
١- اللغة العربية - الصرف ٢- البلاغة العربية أ- العنوان
ديوي ٤١٥,٥ ١٤٢٧/ ٤٦١٢

رقم الإيداع: ١٤٢٧/٤٦١٢
ردمك: ٩٩٦٠-٧٠١-٥٩-x

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م





المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨- ٤٧٧٣٩٥٩- ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠
E-mail: eshbelia@hotmail.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الهدى وإمام المتقين نبينا محمد ﷺ، وعلى آله ومن اقتفى أثره، واهتدى بهديه إلى يوم الدين، أما بعد:

ففي الوقت الذي احتفى فيه البلاغيون بموضوع الفصل والوصل انطلاقاً من أهميته، وكونه يمثل "عصب البلاغة" فإنهم ركزوا جلّ اهتمامهم على ما يقع منه بين الجمل، أما ما يتصل بالمفردات فلم تكن له تلك العناية، ولم يحظ بذلك الاهتمام، مع ما فيه من طرائف ولطائف يحسن التنويه بها، والتنبيه إليها.

ومن هذا المنطلق كانت رغبة الباحث في مناقشة عزوف بعض البلاغيين عن دراسة "الفصل والوصل بين المفردات" ودراسة مواضعه، وتجلية بعض الجوانب المتصلة به مما لم يحظ بالعناية المتوقعة لمثله.

ورأيت أن يكون العنوان: (قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين)، وجعلت البحث في تمهيد وستة مباحث، ففي التمهيد: تحدثت عن مسائل ثلاث: الأولى: لمحة عن بدايات دراسة الفصل والوصل، والثانية: اقتران الفصل والوصل، والثالثة: تقديم الفصل على الوصل، ثم جاءت المباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: اقتصار جمهور البلاغيين في دراستهم للفصل والوصل على الجمل.

والمبحث الثاني: البلاغيون الذين درسوا الفصل والوصل بين المفردات.

والمبحث الثالث: المواضع المحتملة لدراسة الفصل والوصل بين المفردات في أبواب البلاغة.

والمبحث الرابع: مواضع فصل المفردات؛ وفيه: الأصل في مواضع الفصل، و الفصل بين المتضادات، و الفصل بين ما يوهم التضاد، والفصل بين ما لا تضاد بينها.

والمبحث الخامس: مواضع الوصل بين المفردات وفيه: ما يقتضيه الوصل من دلالته على التغاير والاشتراك، و حدود الاشتراك في الوصل، والتساوي في الوصل، و الوصل بين المترادفات، والوصل بين صفات الذات الواحدة، والوصل بين ما يمكن دمجه، والوصل بين المتضادات، والفصل بين الموصولات بمتعلق بأحدها، أو غيره، والوصل والترتيب.

والمبحث السادس: الموازنة بين مواضع الفصل والوصل في الجمل والمفردات، ثم خاتمة البحث.

وآمل أن يكون هذا البحث نافعاً بتوضيحه لهذه المسألة، ومتابعة ما قاله البلاغيون فيها، وبيان الرأي فيها، وتتبع بعض اللطائف المتعلقة بما يقع بين المفردات من فصل ووصل.

وإني لعلى يقين أني لو أعدتُ النظر في البحث مرة ثانية وثالثة وغيرها لبدا لي في كل مرة رأي يدعو إلى الإضافة، أو التعديل، أو التغيير، وما قول القاضي الفاضل للعماد الأصفهاني عنَّا ببعيد!! إذ يقول العلامة السيد محمد الحسيني المشهور بمرتضى: «وكتب أستاذ البلغاء القاضي الفاضل عبدالرحيم البيساني إلى العماد الأصبهاني معتذراً عن كلام استدركه عليه: إنه وقع لي

شيء، ولا أدري أوقع لك أم لا؟، وهاأنا أخبرك به، وذلك أني رأيتُ أنه لا يكتب إنسانٌ كتاباً في يومه إلا قال في غيره: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيدَ كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر»[1].

وسبق نشر هذا البحث في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد (٤٥) المنشور في شهر المحرم ١٤٢٥هـ، وقد سعدت بما تكرم به الفاحصان الكريمان من ملحوظات أفدتُ منها، وعدلتُ البحث في ضوئها، فلهما مني الشكر والتقدير، والشكر موصول إلى هيئة تحرير المجلة الموقرة.

وإنه ليسعدني كذلك أن يتفضل القارئ الكريم بإهدائي ما يمنُّ الله به عليه من ملحوظات تعين على تسديد الخلل، وتقويم العوج، وأسأل الله للجميع التوفيق والسداد.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه أبو علي

محمد بن علي الصامل

الرياض العامرة ١٤٢٧/١١/٥ هـ

عنوان المؤلف البريدي: ص.ب ٣٤١٢٧٥ الرياض ١١٣٣٣

البريد الشبكي: samel73@gawab.com

أو: s0505495145@gmail.com

---

(١) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ١/٣.



التمهيد

[أ] لمحة عن بدايات دراسة الفصل والوصل:

ذكر الجاحظ (٢٥٥ هـ) في عرضه لتعريفات الأمم للبلاغة: «قيل للفارسي: ما البلاغة؟ فقال: معرفة الفصل من الوصل»[١]، والغريب أن هذا القول نُسب لأبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ)، فقد ذكر كلٌّ من: بهاء الدين السبكي (٧٦٣هـ)، والسيوطي (٩١١هـ)[٢] أن أبا علي الفارسي عرفه بذلك!، بل إن السيوطي رحمه الله صرح بعزو ذلك لأبي علي، وأكد على نسبته إليه بقوله: «نقله غير واحد»[٣]، فلعل السيوطي شعر بغرابة هذا الأمر، وأراد رفع التبعة عن نفسه بذلك، وهو وإن كان محقاً في ما نسبه لمن نقل هذا ـ ولعله يعني بهاء الدين السبكي؛ لاعتماده على عروس الأفراح كثيراً ـ إلا أن تحقيق نسبة القول لأبي علي الفارسي فيه نظر!!، فهل لأبي علي الفارسي تعريف للبلاغة يقصرها فيه على الفصل والوصل؟ أو أن من نسب إليه ذلك اعتمد على قول الجاحظ آنف الذكر؟.

الحق أن الجاحظ كان يعرض تعريفات الأمم للبلاغة، فحين قال الفارسي، إنما كان يعني به جنس الفرس؛ لأنه ذكر بعد ذلك تعريف كل من: اليوناني، والرومي، والهندي!!.

ثم لو افترضنا جدلاً أن التعريف لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، فهل يعقل أن يذكره الجاحظ له، وهو قبله بأكثر من مائة سنة؟!!.

---

(١) ينظر: البيان والتبيين (١/ ٨٨).

(٢) ينظر: عروس الأفراح (شروح التلخيص ٣/ ٢)، وشرح عقود الجمان للسيوطي (٥٨).

(٣) شرح عقود الجمان للسيوطي (٥٨).

والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن سبب هذا الوهم هو بهاء الدين السبكي ؛ لأنه قال في بداية حديثه عن الفصل والوصل بعد بيانه أهميته ، وأنه أعظم أبواب البلاغة ، وأخطرها ، وأعظمها مسلكاً : «ولقد قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل ، كذا نقله الخفاجي في سر الفصاحة ، والبيانيون ، قلتُ [القول للسبكي]: والذي قال ذلك هو أبو علي الفارسي ، نقله عن العسكري في الصناعتين»(١).

وما عزاه السبكي لابن سنان الخفاجي (٤٦٦هـ) رحمه الله لم يرد في سر الفصاحة في طبعاته التي وقفتُ عليها ، فقد أجمعت كل النسخ على قول الخفاجي في عرضه لتعريفات البلاغة ، «وقال آخر: البلاغة معرفة الفصل من الوصل»(٢) ، ولعل النسخة التي اطلع عليها السبكي من سر الفصاحة فيها ذلك القول منسوباً إلى أبي علي ، فيكون السبب أحد النساخ ، والله أعلم ، ولذلك فإني أرى أن نسبة هذا التعريف لأبي علي وهمٌ!! ، إلاّ أن يكون لأبي علي تعريفٌ في أحد مؤلفاته ، أو مرويّ عنه ، وهذا ما لم أقف عليه بعد الاستقصاء في البحث!!.

وقد خصص أبو هلال العسكري (٣٩٥ هـ) باباً بعنوان : "في ذكر المقاطع ، والقول في الفصل والوصل"(٣) ، وبدأه بقوله : «قيل للفارسي : ما البلاغة؟

---

(١) عروس الأفراح شروح التلخيص (٢/٣).

(٢) ينظر: سر الفصاحة ، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي ص٥٠ ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م ، و طبعة دار الكتب العلمية ص٥٩ (ط١) ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ، وآخر طبعة بتحقيق الزميل الكريم الأستاذ الدكتور النبوي عبد الواحد شعلان ص٦٧ ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ.

(٣) ينظر: كتاب الصناعتين (٤٣٨).

فقال: معرفة الفصل من الوصل»[١]، ولعله أخذ ذلك عن الجاحظ؛ لأنه أثنى على كتابه "البيان والتبيين"[٢]، وقد تأثر أبو هلال بهذا الكتاب، وأفاد منه في مواضع كثيرة.

ونسب أبو هلال لأبي العباس السفاح (١٣٦هـ) قوله لكاتبه: «ومن حلية البلاغة المعرفة بمواضع الفصل والوصل»[٣]، و ورد مثل هذه الإشارة حين ذكر أبو هلال كذلك حواراً بين وزير المأمون الحسن بن سهل (٢٣٦هـ) وأحد كتابه[٤].

وهذا يدل على أن الإدراك المبكر ليس لأهمية هذا اللون البلاغي فحسب المتمثل في معرفة فصحاء العرب له في استعمالهم كما روي عن أبي بكر ﷺ أنه قال لرجل: أتبيع الثوب؟ قال الرجل: لا عافاك الله! فقال ﷺ: قد علمتم لو كنتم تعلمون، قل: لا، وعافاك الله[٥].

أقول لم تقتصر المعرفة على أهميته واستعماله في الكلام، بل في تحديد المصطلح عند السفاح (١٣٦هـ) كما مرَّ آنفاً.

وزاد أبو هلال كلاماً جميلاً يوضح أهمية هذا اللون البلاغي إذ قال: «فإن البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كاللآلئ بلا نظام»[٦].

---

(١) كتاب الصناعتين (٤٣٨).

(٢) ينظر كتاب الصناعتين (٤ ـ ٥).

(٣) كتاب الصناعتين (٤٣٨).

(٤) ينظر كتاب الصناعتين (٤٤٠).

(٥) ينظر البيان والتبيين (١/٢٦١)، والبلاغة تطور وتاريخ (١٤).

(٦) كتاب الصناعتين (٤٣٨).

وإذا كانت مرحلة الفصل والوصل عند الجاحظ، وأبي هلال تمثل البدايات لرصد هذا اللون البلاغي، فقد ورد عند غيرهما إشارات إلى هذا اللون البلاغي، ولكنها إشارات موجزة، كما فعل الباقلاني (٤٠٣هـ) وهو يعدد وجوه إعجاز القرآن الكريم إذ أشار إلى أن كلام الفصحاء يتفاوت تفاوتاً بيِّناً في الفصل والوصل، في حين أن القرآن الكريم يكون ذلك فيه على حدٍّ واحدٍ لا تفاوت فيه ولا انحطاط[١].

وكما ورد عند القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ) حين عرض في حديثه لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [سورة آل عمران، الآية ٧] فقد ناقش ورود الواو في قوله سبحانه ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ أهي للعطف أم للاستئناف دون أن يصرح بمصطلح الفصل والوصل[٢]، ولعل هذا ما دعا الدكتور عبدالفتاح لاشين ليجعل العنوان (مقدمات للفصل والوصل)[٣] في دراسته للبلاغة عند القاضي عبد الجبار.

ويبدو أن الشريف المرتضى (٤٣٦هـ) قد تابع القاضي عبدالجبار في ذلك، أو أنهما اعتمدا على ما ذكره أبو علي الجبائي (٣٠٣هـ)[٤].

---

(١) ينظر: إعجاز القرآن للباقلاني (٣٧ ـ ٣٨).

(٢) ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل (الجزء السادس عشر الخاص بإعجاز القرآن) (٣٧٩).

(٣) ينظر: بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية (٢١٥).

(٤) ينظر: غرر الفوائد ودرر القلائد المعروف بأمالي المرتضى للشريف المرتضى (١/ ٤٤٠ ـ ٤٤٢).

وقد تجاوز الأمر ذلك عند عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) رحمه الله الذي لم يقتصر على مجرد الإشارات، وإنما أفرد له باباً بعنوان: "القول في الفصل والوصل"[١] فصار حديثه فيه، ودراسته له باباً ولج منه كثير من البلاغيين لدراسة هذا الموضوع، ابتداء من الفخر الرازي (٦٠٦هـ) رحمه الله في كتابه "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"[٢]، ثم تتابع البلاغيون في التأثر بما ذكره عبدالقاهر مباشرة، أو ما لخصه عنه الفخر الرازي!!.

مع أن كتب النحو لا تخلو من حديث عن بعض مظاهر الفصل والوصل، كما هي عند سيبويه، والفراء، وغيرهما[٣].

[ب] اقتران مصطلحي الفصل والوصل:

تختلف المصطلحات البلاغية ـ كغيرها من مصطلحات العلوم ـ في صياغتها؛ فمنها من ذوات الكلمة الواحدة، كالفصاحة، والإيجاز، والإطناب، والتذييل، والتكميل، والتشبيه، و الاستعارة، والكناية، والتعريض، والطباق، والتورية، والسجع، والجناس، وهذا هو الأصل في صياغة المصطلحات.

وقد يكون المصطلح من ذوات الكلمتين، سواء أكانت الثانية صفة للأولى، مثل: المجاز المرسل، أو المجاز العقلي، أو الأسلوب الحكيم، أو كانت الثانية مضافة إلى الأولى، مثل: براعة الاستهلال، أو مراعاة النظير، أو تجاهل العارف، أو حسن التعليل.

---

(١) ينظر دلائل الإعجاز (٢٢٢ ـ ٢٤٨).

(٢) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز (٣٢١ ـ ٣٣٦).

(٣) ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي (٩٥).

وقد تزيد ألفاظ المصطلح لتصل إلى خمس كلمات، مثل تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهذا اللون من المصطلحات أشبه ما يكون بالتعريفات منه بالمصطلحات، فالأصل بالمصطلح أن يكون دالاً على المفهوم، ومختصراً ؛ لكثرة تداوله.

ولهذا فالمصطلح الذي يعنينا ـ هنا ـ (الفصل والوصل) من المصطلحات الثنائية المقترنة بمقابلها، فالفصل لوحده مصطلحٌ، والوصل مصطلحٌ آخر، ولكنهما يمثلان لوناً من المصطلحات المقترنة التي تدرس فيها الظواهر الأسلوبية المتقابلة، ولا يدرس كل واحد على حدة، وهذا توجه يلحظ في الدراسات اللغوية بعامة، والبلاغية بخاصة، وهو يكشف عن لون من الدراسات التي يحتاج بعضها إلى بعض، فإذا أضيف إلى هذا الاحتياج أنها متقابلة أسهم ذلك في وضوح صورتها، وجلاء مفهومها ؛ لأنه كما قيل :

وبضدها تتميز الأشياء

وهذا المسلك ظاهر في الموضوعات البلاغية، مثل: الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والسلب والإيجاب، واللف والنشر، و الطاعة والعصيان، الطرد والعكس.

ولعل مثل هذه الظاهرة تعدُّ من الإيجابيات في الدراسات البلاغية ؛ لكونها تجمع المتقابلات في حيِّز واحد ، فيسهل استيعاب الموضوع.

[جـ] تقديم الفصل على الوصل:

التزم جمهور البلاغيين تقديم الفصل على الوصل في عنوان الباب، ويظهر أن هذا التقديم لسببين :

«أحدهما: أنه الأصل، والوصل طارئ عليه، وبيان ذلك أن الفصل حاصل بنفسه، فلا يحتاج إلى شيء، والوصل حاصل بزيادة حرف، فهو يحتاج، وغير المحتاج أولى بالأصالة.

والثاني: أنَّ مدار الفصل على جهتين؛ أعني الاتحاد، والمباينة، ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط»[1].

ويندر تقديم الوصل في العنوان، كما ورد عند الكرماستي (٩٠٦هـ)[2].

لكنهم في التعريف يبدؤون بتعريف الوصل، وتعليل ذلك أن الفصل والوصل متقابلان تقابل: العدم، والمَلَكَة، ولذلك فتقديم الفصل: «لأن الأعدام إنما تعرف بملكاتها، وأما في صدر الباب فقد قدم الفصل؛ لأنه الأصل والوصل طارئ عليه»[3].

---

(١) فيض الفتاح على نَوْر الأقاح ٢/٥ ، وينظر: شروح التلخيص ٢/٣ .

(٢) ينظر: التبيان في شرح التبيين، ليوسف الكرماستي ٥٥٦ .

(٣) المطول ٢٤٧ .



المبحث الأول

اقتصار جمهور البلاغيين في دراستهم للفصل والوصل على الجمل

حين ينظر في ما أورده كثير من البلاغيين في دراستهم للفصل والوصل، سواء بتعريفه أم بدراسة بعض جزئياته يلحظ أنهم يقصرونه على الجمل.

وبمتابعة تاريخية لمن عرض لدراسة هذا اللون بمفهومه الذي استقر عليه يمكن أن ندرك ذلك:

فكما مرَّ آنفاً فالجاحظ (٢٥٥هـ)، وأبو هلال (٣٩٥هـ) من أوائل من أشار إلى الفصل والوصل، ولكنها إشارات أبرزت المصطلح، وبيان أهميته، ونصوصاً مما يمثله هذا اللون، ولم تزد سواء بذكر تعريف، أو تفصيل أقسام.

ويمكن أن توصف دراسة عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) أنها البداية الحقيقية لدراسة الفصل والوصل دراسة تفصيلية، إذ قال في بداية حديثه عن الفصل والوصل: «اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها... من أسرار البلاغة... وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حداً للبلاغة»[1]، وأدار دراسته على ما يقع من بين الجمل، وإن كان عرض في أول حديثه إلى فائدة العطف في المفرد من الناحية النحوية؛ ليكون توطئة وبياناً لما يحدثه العطف باعتباره القضية المهمة التي يستند عليها موضوع الفصل والوصل، لكنه لم يدرس ما يقع بين المفردات، بل تجاوز ذلك إلى موضوعه الأساس وهو الجمل.

---

(١) دلائل الإعجاز (٢٢٢).

وحذا الفخر الرازي (٦٠٦هـ) في كتابه "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"[(١)] حذو عبد القاهر، فقد أدار دراسته على ما يقع بين الجمل، ولم يعرض لا تنظيراً ولا تطبيقاً لما يقع بين المفردات، مع تصريحه في البدء أن العطف يقع في المفردات والجمل، ولا غرابة في متابعة الرازي لعبدالقاهر، فهو يلخص كتاب دلائل الإعجاز.

وقصر أبو يعقوب السكاكي (٦٢٦هـ) دراسته للفصل والوصل على ما يقع بين الجمل، سواء في حديثه النظري، أم في تطبيقاته[(٢)].

ولم يفرد ضياء الدين بن الأثير (٦٣٧هـ) للفصل والوصل باباً، وإنما عرض لشيء من ذلك حين تحدث عن الحروف العاطفة[(٣)].

وحظي الفصل والوصل بعناية متميزة عند ابن الزملكاني (٦٥١هـ) إذ كانت دراسته له متوازنة، بل تكاد تكون مناصفة بين الجمل والمفردات، فقد جعل دراسته في مقدمة وفصلين؛ عرض في المقدمة فائدته، و أقسامه، ثم جعل الفصل الأول للجمل، والفصل الثاني للمفردات متمثلات في الصفات[(٤)]، وهو بهذا الصنيع يكون أول من اعتنى بدراسة الفصل والوصل بين المفردات، ولعله تأثر بما بثه الزمخشري في كشافه كما يرى ذلك شيخنا الدكتور محمد أبوموسى[(٥)].

---

(١) ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز (٣٢١ ـ ٣٣٦).

(٢) ينظر: مفتاح العلوم (٢٤٨ ـ ٢٧٦).

(٣) ينظر: المثل السائر (٢/٢٥٩ ـ ٢٦٥).

(٤) ينظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لكمال الدين الزملكاني، تحقيق الدكتورة خديجة الحديثي، والدكتور أحمد مطلوب، ص٢٦٠ ـ ٢٨٩.

(٥) ينظر: البلاغة القرآنية في كشاف الزمخشري (٤٣٠).

وذكر الزنجاني (كان حياً ٦٦٠هـ) الفصل والوصل، وقال: «حاصل معرفتهما يعود إلى معرفة مواضع العطف والاستئناف، والتهدي إلى كيفية إيقاع حروف العطف مواقعها»[١].

ولا يختلف ما أورده ميثم البحراني (٦٧٩هـ)[٢] عما ذكره الزنجاني، بل يكاد النص يكون مطابقاً، ولهذا فهما يتفقان في الاقتصار على الجمل في الجانب التطبيقي، ولذلك فمفهوم الفصل والوصل عندهما وإن كانا لم ينصا على الجمل، فهما يعنيانها؛ فلو اقْتُصِرَ على ذكر العطف لأمكن احتمال إرادة المفردات، أما وقد صُرِّحَ بمسألة الاستئناف، فهذا يؤكد أنهما يريدان الجمل فحسب؛ لكون الاستئناف لا يكون على مستوى المفردات.

ويأتي بدر الدين بن مالك (٦٨٦هـ) ليجعل الفصل والوصل أول أبواب "أحوال انتظام الجمل" وهو في هذا يسير على هدي أبي يعقوب السكاكي (٦٢٦هـ) كيف لا، وهو يلخص كتابه؟، بل نص في تعريفه على انحصاره في الجمل حين قال: «وهو ترك العطف بين الجمل التي لا موضع لها من الإعراب، وذكره»[٣] ولهذا فموقف بدر الدين بن مالك يمثل توجه المدرسة العقلية التي سلكت سبيل السكاكي، واقتفى أثره جُلُّ أتباع هذه المدرسة.

وما ذكره ابن النقيب (٦٩٨هـ)[٤] يكاد يكون هو نص ما ورد عند الزنجاني، وما ورد في كتابي ميثم البحراني المشار إليها آنفاً، فإما أن يكون ذلك تأثراً

---

(١) معيار النظار في علوم الأشعار (٢/٥١).

(٢) أصول البلاغة، لميثم البحراني (١٠٣)، و مقدمة شرح نهج البلاغة، لميثم البحراني (١٥٠).

(٣) المصباح في المعاني والبيان والبديع (٥٨).

(٤) ينظر: مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن (٣٨٦).

مباشراً منهما، أو يكون الثلاثة قد اعتمدوا على مصدر واحد؛ لتقارب عبارتهم، بل لتطابقها.

وأفرد شهاب الدين محمود الحلبي (٧٢٥هـ) حديثاً عن الفصل والوصل، وبدأه[١] بعبارة مشابهة، إن لم تكن مطابقة لعبارة الزنجاني، والبحراني، وابن النقيب، وكأنهم ينتمون إلى مدرسة واحدة، أو يعتمدون على مصدر واحد، ولكن شهاب الدين الحلبي زاد عليهم بكثرة التفصيل، والنقل الصريح عن عبدالقاهر الجرجاني، ولذلك لم يتحدث إلا عن الجمل[٢].

ومع أن محمد بن علي الجرجاني (٧٢٩هـ) ألف كتابه "الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة"؛ ليستدرك على البلاغيين الذين قبله أو المعاصرين له ما وقعوا فيه من أوهام[٣] إلا أن مسألة انحصار الفصل والوصل في الجمل لم تكن مما توقف عنده، أو وجه لها نقداً، بل ساير البلاغيين فيها، وقال في تعريفه للفصل والوصل: «الوصل: عطف جملة على أخرى، والفصل: هو ترك العطف»[٤]، وكانت كل وقفاته عند قضايا تتصل بتقسيمات البلاغيين لمواضع الجمل، وقضية الجامع، والجملة الحالية[٥].

---

(١) ينظر: حسن التوسل (١٥٨).

(٢) ينظر حسن التوسل (١٥٨ ـ ١٦٥).

(٣) ينظر : الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: مقدمة المؤلف (١ ـ ٢).

(٤) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة (١٢١).

(٥) ينظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة (١٢١ ـ ١٤١).

وقد كنت أتوقع أن تتصدر ملحوظات محمد الجرجاني على البلاغيين قضية إغفالهم الحديث عن المفردات، لكون هذا الموضوع مما يلفت النظر أكثر من غيره.

أما الخطيب القزويني (٧٣٩هـ) فقد أكّد انحصار دراسة هذا الموضوع في الجمل حين نص في تعريفه على أن: «الوصل: عطف بعض **الجمل** على بعض، والفصل تركه»[١]، وهذا هو توجه السكاكي، ومن اقتفى أثره من أصحاب المدرسة العقلية ـ كما أشرتُ آنفاً ـ، ولما كان تلخيص القزويني للمفتاح هو قطب الرحى لكثير من المتأخرين، فقد تبعه في هذا التعريف جمعٌ من الشُرَّاح[٢].

وسلك الطيبي (٧٤٣هـ) في التبيان مسلك المقتصرين على الجمل، بل جعل ذلك في عنوان الباب، إذ قال: «باب في الفصل والوصل وهو ترك العاطف بين الجمل وذكره»[٣]، والتزم الاقتصار عليه في دراسته للباب[٤].

وبدأ عضد الدين الأيجي (٧٥٦هـ) حديثه عن الفصل والوصل ببيان أنه يندرج في "وضع الجملتين" والتزم بالاقتصار على ما يقع منه بين الجمل[٥]، ولم يذكر له تعريفاً.

---

(١) تلخيص المفتاح (شروح التلخيص) (٣/٣).

(٢) ينظر: شروح التلخيص (٣/٢ ـ ٥).

(٣) التبيان لشرف الدين الطيبي (١٣٠).

(٤) ينظر: التبيان لشرف الدين الطيبي (١٣٠ ـ ١٤٤)، وكذلك فعل في مختصره "لطائف التبيان" (٧٤ -٧٨).

(٥) ينظر: الفوائد الغياثية في علوم البلاغة (١٣٤ ـ ١٣٧).

وصدر البابرتي (٧٨٦هـ) حديثه عن الفصل والوصل بقوله: «الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه»[١]، والتزم بالحديث عن الجمل، ولم يعرض للمفردات[٢].

ولم يخرج سعد الدين التفتازاني (٧٩١هـ) عن الجمل اقتداء بما رآه صاحب التلخيص[٣]، ومثله السيد الشريف الجرجاني(٨١٦هـ)[٤].

واقتصر الكرماستي (٩٠٦هـ) على الجمل، وقال في تعريفه: «والوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل ترك عطف بعضها على بعض»[٥]، ولم يذكر شيئاً عن المفردات[٦].

ويرى السيوطي (٩١١هـ) أن: «المراد بالوصل عطف الجمل بعضها على بعض، وبالفصل ترك التعاطف»[٧]، وأكّد ذلك في منظومته "عقود الجمان"[٨] إذ قال في بداية الباب:

تعاطفُ الجُمَلِ يُدْعَى الوصلا وتركُهُ الفصلُ، فأمّا الأُوْلى

وذكر الحسن بن عثمان المفتي (١٠٥٩هـ) أن مدار الفصل والوصل على:

---

(١) شرح التلخيص للبابرتي (٣٧١).

(٢) ينظر: شرح التلخيص للبابرتي (٣٧١ ـ ٤١٩).

(٣) المطول في شرح تلخيص المفتاح (٢٤٧ ـ ٢٨٢).

(٤) ينظر: حاشية السيد الشريف الجرجاني، مطبوعة على هامش المطول (٢٤٧ ـ ٢٨٢).

(٥) التبيان في شرح التبيين، ليوسف الكرماستي (٥٥٦).

(٦) ينظر: التبيان في شرح التبيين، ليوسف الكرماستي (٥٥٦ ـ ٦٨٢).

(٧) شرح عقود الجمان للسيوطي (٥٨).

(٨) في منظومته عقود الجمان، ينظر: شرح عقود الجمان للسيوطي (٥٨).

«النسبة بين مفهوم الجملتين»[١]، ثم عرَّف الوصل بأنه عطف جملة على أخرى[٢].

ولعل ابن يعقوب المغربي (١١١٠هـ) شعر بمسألة انحصار الفصل والوصل بين الجمل، فأضاف في تعريفه كلمة "الاصطلاح"؛ وكأنه يريد أن يبين منهج البلاغيين في اصطلاحهم يقول: «الوصل في الاصطلاح: عطف بعض جنس الجمل على بعض... والفصل تركه»[٣]؛ لأنه في غير الاصطلاح غير محصور في الجمل!!.

ويقول الأخضري (٩٨٣هـ) في "الجوهر المكنون"[٤]:

الفصل ترك جملة أتتْ   من بعد أخرى عكس وصل قد

وتابعه شارح منظومته أحمد الدمنهوري (١١٩٢هـ) في "حلية اللب المصون"[٥] فجعل الفصل في الاصطلاح ترك عطف الجملة على أخرى، والوصل عطف بعضها على بعض، وفعل مثلهما مخلوف المنياوي (١٢٩٥هـ) في حاشيته على حلية اللب المصون[٦].

وأما العلوي الشنقيطي (١٢٣٣هـ) فقد قال في منظومته[٧]:

تعاطفُ الجُمَلِ يُدْعَى وصلا   وعكسهُ هو المسمى فصلا

---

(١) خلاصة المعاني (٢٥١).

(٢) ينظر: خلاصة المعاني (٢٥١).

(٣) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح (شروح التلخيص ٣/٣).

(٤) الجوهر المكنون مطبوع مع (حاشية مخلوف المنياوي على شرح حلية اللب المصون ١١٣).

(٥) ينظر: (حاشية مخلوف المنياوي على شرح حلية اللب المصون ١١٣).

(٦) حاشية مخلوف المنياوي على شرح حلية اللب المصون (١١٣ ـ ١٨٨).

(٧) في منظومته نور الأقاح، ينظر: فيض الفتاح على نور الأقاح (٦/٢).

وهـذا نـص صريح في انحصـار الفصـل والوصـل ـ عـنده ـ بـين الجمـل، لكـنه عـرض لما يقـع بـين المفـردات مصـرحاً بالـنقل عـن بهـاء الـدين السـبكي، وابـن الزملكاني[1].

ومما سبق نلحظ أن جمهور البلاغيين يقصر دراسة الفصل والوصل على ما يقع بين الجمل.

(١) ينظر : فيض الفتاح على نور الأقاح ٢/ ٦ .

المبحث الثاني

البلاغيون الذين درسوا الفصل والوصل بين المفردات

لعل من أوائل البلاغيين عناية بدراسة الفصل والوصل بين المفردات العلامة الزمخشري (٥٣٨هـ) إذ لم يقتصر في "الكشاف" على دراسة الفصل والوصل بين الجمل، بل شملت دراسته التطبيقية مواضع من الفصل والوصل بين المفردات[١]، و كانت دراسته لتلك المواضع مما تأثر به بعض البلاغيين كابن الزملكاني (٦٥١هـ)، وحمزة العلوي (٧٤٩هـ)[٢] كما سنعرف بعد قليل إن شاء الله.

وأفرد السهيلي (٥٨١هـ) في نتائج الفكر مسألة جعل عنوانها "مسألة في عطف النعوت بعضها على بعض"[٣] عرض فيها لقضية من أهم قضايا الفصل والوصل بين المفردات، وما أورده فيها قريب الشبه بما ذكره الزمخشري في تطبيقاته.

ولعل من أوائل من دعا إلى عدم الاقتصار على دراسة هذه الظاهرة بين الجمل، وإنما يلحقون بها ما يقع بين المفردات يحيى بن حمزة العلوي (٧٤٩هـ)، ومع أنه لم يذكر تعريفاً للفصل والوصل، إلا أنه جعل قاعدته العظمى حروف العطف[٤]، ثم أفرد حديثاً مهماً عن الفصل والوصل بين المفردات، وتتبع

---

(١) ينظر: الكشاف (٣/٤١٣)، و(٤/٤٥٤، ٤٥٥)، و البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري (٤٣٠).

(٢) ينظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لابن الزملكاني (٢٦٠ - ٢٨٩)، والطراز لحمزة ابن يحيى العلوي (٢/٣٢ - ٤٥)، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري (٧٠٦ - ٧١٠).

(٣) ينظر نتائج الفكر في النحو (٢٣٨ - ٢٤٠).

(٤) الطراز للعلوي (٢/٣٢).

بعض شواهده في القرآن الكريم، وبين بعض لطائفه وأسراره[١] كما سيتضح لاحقاً إن شاء الله.

وإذا كان العلوي قد درس ما يقع بين المفردات ، وبين بعض لطائفه دون أن يثير مسألة إغفال البلاغيين لذلك، فإن بهاء الدين السبكي (٧٦٣هـ) قد صرح بهذا الأمر فقال: «لا يخفى أن الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل»[٢]، ولم يكتف السبكي بذلك، بل أفرد له تنبيهاً في آخر حديثه عن الفصل والوصل فقال: «تنبيه: قد عُلِمَ حكم الجملتين في الوصل والفصل، أما المفردات فلم يتعرضوا لها في ذلك، والظاهر أنهم إنما تركوا ذلك لأنه في الغالب واضح، أو لأنه يعلم حكمه من الجملتين...، فنقول: الأصل في المفرد فصله مما قبله؛ لأن ما قبله إما عامل فيه مثل: زيد قائم، فلا يعطف المعمول على عامله، أو معمول فلا يعطف العامل على معموله، أو كلاهما معمول والفعل يطلبهما طلباً واحداً فلا يمكن عطفه؛ لأنه يلزم قطع العامل عن الثاني، مثل علمت زيداً قائماً، ونحو ذلك»[٣].

ومع أن العلوي الشنقيطي (١٢٣٣هـ) نص في منظومته على أن الفصل والوصل يكون بين الجمل إلا أنه في حديثه تناول ما يقع بين المفردات مصرحاً بالنقل عن السبكي، وابن الزملكاني[٤].

---

(١) ينظر: الطراز للعلوي (٢/ ٣٢ - ٤٥).

(٢) عروس الأفراح (شروح التلخيص) (٣/ ١٦).

(٣) عروس الأفراح (شروح التلخيص) (٣/ ١١٣ - ١١٤).

(٤) ينظر: فيض الفتاح على نور الأقاح (٢/ ٦).

ولو أجرينا موازنة سريعة بين أعداد البلاغيين الذين قصروا الموضوع في الجمل، وأعداد الذين درسوه في المفردات لوجدنا الفريق الأول يزيد على العشرين، و لا يصل الثاني إلا إلى ستة، اثنان منهم دراستهما تطبيقية هما الزمخشري، و السهيلي، ولم يكن عندهما باباً مستقلاً، وذلك راجع إلى طبيعة الكتابين.

ولهذا فالكتب البلاغية التي درست الموضوع دراسة نظرية وصرحت بدراسة ما يقع منه بين المفردات أربعة كتب فحسب !!.

ولعل هذا ما يفسر قول بهاء الدين السبكي في تنبيهه الذي مرَّ آنفاً إن البلاغيين لم يتعرضوا للفصل والوصل بين المفردات.

وحين نبحث عن السبب في عزوف جمهور البلاغيين عن دراسة ما يقع بين المفردات يمكن أن يتمثل في الآتي:

أولاً: اقتداء كثير من البلاغيين بعبد القاهر الجرجاني الذي لم يولِ هذا الموضوع اهتمامه وعنايته، وعلى هذا النهج سار الفخر الرازي في نهاية الإيجاز، والسكاكي في المفتاح، وصارا لمن بعدهما قدوة، وسلك سبيلهما جلُّ أتباع المدرسة العقلية أعني مدرسة السكاكي والقزويني.

ثانياً: وضوح ما يقع بين المفردات قياساً لما يقع بين الجمل، وقد صرح السبكي بهذا السبب حين قال: «والظاهر أنهم إنما تركوا ذلك؛ لأنه في الغالب واضح»[1]، ووضوح أغلبه لا يدعو إلى إهمال الحديث عنه كله؛ لما فيه من مسائل مهمة سنتبين شيئاً منها لاحقاً إن شاء الله، ولو كان كل واضح متروكاً، لكان المطالب بتركه في علوم العربية أموراً كثيرة؛ لوضوحها.

---

(١) عروس الأفراح (شروح التلخيص (٣/١١٣).



المبحث الثالث

المواضع المحتملة لدراسة الفصل والوصل بين المفردات في أبواب البلاغة

يمكن أن يسأل الباحث سؤلاً ذا صلة بهذا الموضوع: أين يدرس هذا الموضوع لو لم يدرس في باب الفصل والوصل؟؛ ليكون ذلك تعليلاً لبقاء باب الفصل والوصل خاصاً بالجمل!!.

الاحتمال الأول: دراسته في أحد أبواب علم المعاني غير الفصل والوصل:

قد يقال إنه يمكن دراسة الفصل والوصل بين المفردات في باب آخر من أبواب علم المعاني، مثل دراستهم للتوابع، أو القيود، أو المتعلقات كما درست تتابع الصفات وغيرها، و لأنهم درسوا بعض مظاهر العطف هناك[1].

ويجاب عن ذلك بالقول إن دراسة القيود أو المتعلقات في باب المسند، أو باب المسند إليه عند البلاغيين تعتمد على النظر في ثلاثة أمور هي ما يجري بين هذه القيود أو المتعلقات من: الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير.

أما مسألة الفصل بين هذه القيود، أو الوصل بينها فليست من اهتمام البلاغيين هناك، ثم إن المفردات قد لا تكون من المتعلقات أو القيود، لأنها ربما كانت أحد الركنين ـ كما سيرد في الحديث عن المفردات من نوع تعدد الأخبار ـ، ولذلك فلا بد ـ والحالة تلك ـ من إفراد دراسة الفصل والوصل بين المفردات في باب الفصل والوصل نفسه؛ لأنه أولى بذلك، لهذا يحسن إعادة النظر في تعريفه؛ ليدخل فيه ما يقع بين المفردات، وينتهي بذلك الإشكال!!.

---

(١) ينظر: شرح التلخيص للبابرتي (٢٢٦ ـ ٢٢٨)، والتبيان للطيبي (٧٨ ـ ٨١).

الاحتمال الثاني: دراسة ذلك في علم البديع:

يحسن التنبيه إلى ورود بعض الفنون البديعية المشابهة في ظاهرها لما يكون بين المفردات، وهذه الفنون البديعية تعتمد على تعدد المفردات، وسماه بعض البلاغيين: "التعديد"[(١)]، وسماه بعضهم "سياقة الأعداد"[(٢)]، وبعضهم "تنسيق الصفات"[(٣)]، وتعريف هذا اللون هو: «إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد، فإن روعي في ذلك ازدواج، أو مطابقة، أو تجنيس، أو مقابلة، فذلك الغاية في الحسن»[(٤)]، وما ذكرته في النص السابق ليس كله تعريفاً لهذا النوع، فالتعريف هو "إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد"، وما جاء بعده ذكرته لتوضيح اهتمام البديعيين بهذا الجانب الخاص بالتحسين، ولذلك لم يرد في التعريف، ولا في ما يزيد هذا اللون حسناً عندهم ما يشير إلى مسألة الفصل والوصل، فالمهم هو التعديد بحد ذاته، سواء أكان متصلاً أم منفصلاً، وإن كانت جل شواهدهم على ما جاء متعدداً وموصولاً بالواو!.

ومن شواهدهم: قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية ١٥٥].

---

(١) ينظر: نهاية الإيجاز للرازي (٢٩٠)، وشرح الكافية البديعية للحلي (٣٠٦)، وحدائق السحر للوطواط (١٤٩)، وحسن التوسل للحلبي (٢٤٧)، وخزانة الأدب لابن حجة الحموي (٢/ ٣٩٠)، وأنوار الربيع لابن معصوم (٦/ ١٢٨).

(٢) ينظر: يتيمة الدهر للثعالبي (١/ ٢٤٣)، وحدائق السحر للوطواط (١٤٩).

(٣) الإيضاح في شرح مقامات الحريري (تحقيق الدكتور حمد الدخيل) (١١٧)، وأزهار الربيع للوجيه العلوي (مخطوط) (٩٤أ).

(٤) شرح الكافية البديعية (٣٠٦).

وقوله تعالى: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [سورة آل عمران، الآية ١٧].

وقول أبي الطيب المتنبي[١]:

الخيل والليل والبيداء تعرفني والضرب والطعن والقرطاس والقلم

وهي كما يُلحظ بوضوح من شواهد الوصل بين المفردات.

ومما سبق يتبين أن اهتمام البديعيين ينصب على مجرد التعداد، ولم يتوقفوا بشأن الفصل والوصل ؛ لأن غاية أولئك تنصب على وجوه التحسين!!، ولذلك فموضع دراستهم له لا يغني عن دراسته في باب الفصل والوصل.

فإذا ما استصحبنا اختصاص علم المعاني بقضايا تركيب الكلام، وكون الفصل والوصل بين المفردات داخلاً في التركيب تَعَيَّنَ ـ حينئذ ـ أن تكون الدراسة لهذا الموضوع في علم المعاني.

كما أن عدم إدراج بعض البلاغيين لهذا الموضوع في تعريف الفصل والوصل لا يعني بالضرورة منعهم لدراسته، بدليل استدراك السبكي في تنبيهه، وتأكيد عدد منهم على مسألة الاصطلاح في تعريفاتهم التي يحصرون الموضوع فيها بالجمل.

ولكل ما سبق فإن المكان المناسب لدراسة هذا الموضوع هو باب الفصل والوصل، ليكون قسيماً لما يقع بين الجمل، والله أعلم.

---

(١) ينظر: شرح ديوان المتنبي للبرقوقي ٤/ ٨٥.



المبحث الرابع

مواضع فصل المفردات

أولاً: الأصل في مواضع الفصل (فصل صفات الذات الواحدة):

حين تكون المفردات صفات لذات واحدة يمكن أن تجتمع في الظاهر، فالأصل ـ حينئذ ـ الفصل؛ لأنها بمثابة الشيء نفسه، ولو جاء الوصل لكان عطفاً للشيء على نفسه، وهذا لا يكون؛ نظراً لأن العطف يقتضي التغاير، ولذلك قال ابن الزملكاني (٦٥١هـ): «الأصل في الصفات أن لا يعطف بعضها على بعض؛ لاتحاد محلها، وقيامها مقام الموصوف»[1]، وخير ما يمثل هذا الصنف من المفردات صفات الباري جلَّ وعلا التي لا تكون في ظاهرها متضادة، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [سورة الفاتحة، الآيات ٢ ـ ٤].

وقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [سورة الناس، الآيات ١ ـ ٣].

ويلحظ أن الصفات المتوالية السابقة هي صفات لله جلَّ وعلا جاءت دون توسط العطف بينها، و لعل مجيئها دون عاطف يؤكد أنها في الموضعين: في سورتي الفاتحة، والناس تعبِّر مجتمعة عن صفات الله جلَّ جلاله التي تُمَثِّلُ أنواع التوحيد الثلاثة:

---

(١) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن (٢٨٣).

فتوحيد الإلهية: تُعَبِرُ عنه الآيتان : ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، و﴿إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾.

وتوحيد الربوبية: تُعَبِرُ عنه الآيتان : ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، و﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾.

وتوحيد الأسماء والصفات: تمثله الآيات : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾، و﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾.

فإذا استحضرنا أن هذه الآيات تقع في سورتين: إحداهما أول المصحف، والأخرى آخره أدركنا أهمية موضوع الآيات التي بدأ المصحف بها وختم بها، وعرفنا هذا التعانق العجيب بين أول المصحف وآخره، و لا عجب، فهو من لدن لطيف خبير!!.

ومن شواهد الفصل بين المفردات في صفات الله جلَّ وعلا، قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ۝٢٢ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [سورة الحشر، الآيات ٢٢ ـ ٢٣]، فكل الصفات التي وردت في الآيتين إنما هي لله سبحانه، ولعل القارئ يتأمل ختم الآية بتنزيه الله عن الشرك ، ففي ذلك ـ والله أعلم ـ نفي مظنة فهم الشرك بعد قراءة هذه الصفات المتعددة ، والقطع بأنها لله وحده جلّ وعلا!.

ويذكر يحيى العلوي (٧٤٩هـ) تعليلاً للفصل بين الصفات بقوله: «فأما الصفات فالأكثر أنه لا يعطف بعضها على بعض، كقولك: مررت بزيد الكريم العاقل الفاضل، وإنما قلَّ العطف فيها؛ لأن الصفة جارية مجرى الموصوف، ولهذا فإنه يمتنع عطفها على موصوفها، فلا يجوز أن تقول: جاءني زيد

والكريم، على أن الكريم هو زيد؛ لاستحالة عطف الشيء على نفسه»[١]، ثم بيَّن متى يجوز عطف بعضها على بعض كما سيأتي لاحقاً إن شاء الله.

وينص يحيى العلوي على مسألة صفات الله جلَّ وعلا بقوله: «فأما الأوصاف الجارية على الله تعالى فقلَّما يأتي فيها العطف، وما ذاك إلا لأنها أسماء دالة على الذات باعتبار هذه الخصائص لها، ووافقت الذات في عدم الأولية لها، فلأجل هذا جرت مجرى الأسماء المترادفة»[٢]، ولهذا يمكن القول إن الصفات الخاصة بالله جلَّ وعلا متحدة باعتبار الذات، ومتعددة باعتبار الصفات.

ولذلك يمكن للمتتبع لورود صفات الله جلَّ وعلا في القرآن الكريم أن يلحظ مجيئها مفصولة؛ لكونها صفات ذات واحدة لله سبحانه وتعالى مثل الآيات السابقة، و مثل:

قوله سبحانه: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [سورة البقرة، الآية ١٢٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡعَزِيزُ﴾ [سورة هود، الآية ٦٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [سورة الإسراء، الآية١]، و قوله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [سورة هود، الآية١]، وقوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٞ وَدُودٞ﴾ [سورة هود، الآية٩٠].

وهكذا في كل المواضع في كتاب الله ما عدا موضعين جاءت فيهما بعض الصفات موصولة بالواو هما: قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة الحديد، الآية٣].

---

(١) الطراز للعلوي (٢/٣٣ ـ ٣٤).

(٢) الطراز للعلوي (٢/٣٤)، وينظر تحقيق الدكتور عبد المحسن العسكر (١/٣٧٨).

و قوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِى ٱلطَّوۡلِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [سورة غافر، الآية٣].

وسيأتي تعليل ذلك بعد قليل إن شاء الله.

ومن تعدد الصفات مفصولة قوله سبحانه في صفات الرسول ﷺ: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٌ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة، الآية ١٢٨]، فقد وصف ﷺ بأربع صفات غير صفة الرسالة، وكلها جاءت مفصولة؛ لكونها صفات تجتمع فيه عليه السلام، وليس بين هذه الصفات تضاد.

ومن ذلك ما وصف الله به إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ﴾ [سورة هود، الآية ٧٥].

ومن تعدد الصفات دون عطف الصفات السبع الأولى في قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [سورة التوبة، الآية ١١٢]، فالصفات الست السابقة يمكن اجتماعها، وأما عطف الناهين عن المنكر على الآمرين بالمعروف فلوجود التضاد الظاهر بينهما كما سنعرف في الحديث عن الوصل.

ومن ذلك كذلك الصفات السبع الأولى في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرًا مِّنكُنَّ مُسۡلِمَٰتٍ مُّؤۡمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبۡكَارًا﴾ [سورة التحريم الآية ٥]، وما جرى من عطف الصفة الأخيرة على التي قبلها ؛ لكونها مضادة لها كما سنعرف إن شاء الله في الحديث عن الوصل.

وقوله تعالى في صفات من نهى رسوله ﷺ عن طاعتهم: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ۝ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ۝ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ۝ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝ سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ ۝ إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾ [سورة القلم، الآيات ١٠ـ ١٧]، فذكر ست صفات لهؤلاء كلها يمكن اجتماعها.

وقوله تعالى في وصف بعض الكفار: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ۝ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ۝ ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ﴾ [سورة ق، الآيات ٢٤ـ ٢٦]، فذكر جلَّ وعلا لهذا النوع من الكفار خمس صفات تجتمع فيهم.

ومن ذلك قوله تعالى في بعض صفات المنافقين: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية ١٨]، فهم لا يسمعون خيراً، ولا يتكلمون بما ينفعهم، وهم في ضلالة وعماية بصيرة[١]، فالصفات الثلاث كلها مجتمعة فيهم في وقت واحد.

ولابد من مراعاة مراد المتكلم ؛ لكون صفات الذات الواحدة يمكن أن يعطف بعضها على بعض إذا أريد التنبيه على تغايرها كما سيأتي، وأما إن «كان المقام مقام تعداد الصفات من غير نظر إلى جمع أو انفراد حسن إسقاط حرف العطف»[٢]، ولأن تعدد الصفات دون عطف بسبب اتحاد «موصوفها، وتلازمها في نفسها، وللإيذان بأنها في تلازمها كالصفة الواحدة»[٣].

---

(١) ينظر تفسير ابن كثير (١/ ٩٣).

(٢) بدائع الفوائد (٣/ ٤٥).

(٣) بدائع الفوائد (٣/ ٤٥).

وإن كان الموصوف لا يتعين إلا بعدد من الصفات، فلا بد - والحالة هذه - من توالي الصفات دون عاطف[1]، كقولنا: أريد أن أعرف اسم الطالب المجد الأجش الطويل الذي يجلس في الصف الأول، فذكر الصفات الأربع مقصود؛ لأن هذه الصفات مجتمعة هي التي تؤدي لتمييز الطالب المقصود، والاكتفاء ببعضها ربما يُشرك معه غيره ممن يشترك معه في بعض الصفات المذكورة.

وأما إن كان الموصوف يتعين ببعض الصفات، فما يتحقق به تعيُّن الموصوف يذكر دون توسط العطف بينها إذا لم يكن بينها تضاد، وما عدا ذلك يمكن أن يعطف أو يفصل حسب مراد المتكلم، كما سيأتي في الحديث عن الوصل بين المفردات.

وقد تكون المفردات من نوع تعدد الأخبار، فإذا كان اللاحق مفرداً لا جملة فإن المفردات تتوالى دون عطف، فيكون هذا من مواضع فصل المفرداب، مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [سورة البروج، الآيات ١٤-١٦].

أما لو كان اللاحق جملة فلا بد من الوصل حينئذ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [سورة البروج، الآية ١٣]، ويلحظ أن الثاني، أعني إذا كان اللاحق جملة فهذا يخرج عن موضوع المفردات إلى الجمل.

ثانياً: الفصل بين المتضادات:

الأصل في الصفات المتضادة أن تكون موصولة كما سيأتي تفصيله في الحديث عن مواضع الوصل إن شاء الله.

---

(١) ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، لعبدالرحمن الميداني (١/٥٦٥).

وقد ترد بعض الصفات المتضادة مفصولة، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [سورة الواقعة، الآيات ٢-٣] فالخافضة ضد الرافعة، ومع ذلك لم تعطف الثانية على الأولى! يقول الدكتور محمد أبو موسى: «أي تخفض، وترفع في زمن واحد، ويقع منها الفعلان معاً، ولو قال "خافضة، ورافعة" لم يكن ذلك»[1]، وهذا الوصف في اجتماع النقيضين يلائم وصف يوم القيامة الذي يرفع الله به أقواماً، ويخفض آخرين، ففي الوقت نفسه يرفع الله أولياءه إلى الجنة، ويخفض أعداءه إلى النار[2]، ولا شك في أن اجتماع النقيضين في ذلك اليوم ينبئ عن هوله، وعِظَمِ ما يجري فيه.

وما ورد في الآية السابقة له نظير[3] في قول امرئ القيس واصفاً حصانه:

مِكَـرٍّ مِفَـرٍّ مُقْـبِلٍ مُدْبِـرٍ معـاً   كجلمود صخر حطّه السيلُ من علِ[4]

فالمكر ضد المفر، والمقبل ضد المدبر، فلماذا لم تأت الواو بينهما؟.

الجواب عن ذلك أن امرأ القيس قصد ذكر هذه المتضادات، متعمداً عدم ذكر الواو بينها؛ ليصل إلى وصف هذا الحصان بأنه يجمع المتناقضات في وقت واحد، ولذلك يلحظ تأكيده بقوله "معاً" فهو يقصد أن الحصان يقوم بتلك الصفات في وقت واحد مبالغة في قدرة الحصان على التكيف بما يريده فارسه بهذه الصفات جميعاً في وقت واحد!!.

---

(١) دلالات التراكيب (٢٨٤).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٦/٥٠٧-٥٠٨).

(٣) ينظر: دلالات التراكيب (٢٨٤).

(٤) البيت من معلقة امرئ القيس، ينظر شرح القصائد المشهورات لابن النحاس (٣٤).

ويلمح الدكتور محمد الأمين الخضري غرضاً مهما لمجيء المتضادين دون عاطف هو التنبيه على سرعة الحدث، فذكر أن الجمع «بين الكر والفر في بيت امرئ القيس، والخفض والرفع في قوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ غرضه إبراز سرعة الحدث دلالة على تفوق فرس امرئ القيس وتميزه بإمكانية غريبة يستطيع معها إحداث عملين متضادين في وقت واحد، وفي جانب الله تبرز قدرته المطلقة التي تمسك بنواصي الكائنات، فتحدث بها أفعالاً متضادة في سرعة تشعر معها بتوقف عقارب الزمن؛ لتصغي إلى بديع قدرة الله، وترى ما هو متناقض في عرف المخلوق غاية الانسجام في فعل الخالق»[1].

وأشار الدكتور منير سلطان إلى فائدة الإيقاع السريع الذي يصور الأحداث المتلاحقة في يوم القيامة دون أن يصرح بأثر الفصل في ذلك[2].

ثالثاً: الفصل بين ما يوهم التضاد من الصفات المتقابلة:

وربما توهم القارئ وجود تضاد في صفات لم يوصل بينها، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة المائدة، الآية ٥٤]، فقوله جلّ وعلا: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ مع ما بين أذلة وأعزة من تضاد، ومثل ذلك ما بين المؤمنين، والكافرين، فتكون ـ حينئذ ـ المقابلة، فالسبب في الفصل بينهما إمكان اجتماع الصفتين في وقت واحد، وهذا يؤكد اشتراك الصفتين، وينفي

(١) الواو ومواقعها في القرآن الكريم (٧٧).

(٢) ينظر: بلاغة الكلمة والجملة والجمل (٢٣١).

التغاير الداعي إلى الوصل، بل لو تم الوصل فقيل مثلاً: «أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وأَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ»، لدلَّ ذلك على أنهما طائفتان: إحداهما: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، والثانية: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، وهذا غير مقصود والله أعلم.

ومثل ذلك يمكن أن يقال عن قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة الفتح، الآية ٢٩]، فالآية تتحدث عن صفات رسول الله ﷺ وأصحابه، وفيها صفات متضادة، فأشداء تضاد رحماء، وهو تضاد خفي، إذ جاء الطباق بين ﴿أَشِدَّآءُ﴾ و﴿رُحَمَآءُ﴾، ومعروف أن الشدة يقابلها اللين، ولكن التعبير في الآية جاء بلفظ ﴿رُحَمَآءُ﴾؛ لأن الرحمة مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة، فاللين سبب في الرحمة، والرحمة مسببة عن اللين.

ولعل السر البلاغي في التعبير بالرحمة بدلاً عن اللين أن الرحمة من المعاني النبيلة الشريفة التي لا تأتي إلا من قوي قادر، في حين أن اللين قد يكون عن ضعف، فكأن الآية تضمنت الإشارة إلى أن محمداً ﷺ وأصحابه أقوياء، وفي الوقت نفسه رحماء.

كما تضمنت الآية الطباق بين لفظ ﴿ٱلْكُفَّارِ﴾ والمؤمنين المعبر عنهم بقوله سبحانه: ﴿بَيْنَهُمْ﴾، ومع أن هذه الصفات متقابلة، فلكونهم طائفة واحدة تجتمع فيهم تلك الصفات امتنع الوصل، وتعين الفصل والله أعلم.

رابعاً: الفصل بين ما لا تضاد بينها:

ولا يقتصر الوصل بين الصفات المتضادة، بل يتجاوز ذلك إلى ما يراد تمييزه، والتأكيد على اجتماعه مع غيره، كقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ

﴿إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [سورة غافر، الآيات ١ ـ ٣]، فالسر ـ والله أعلم ـ في الوصل بين غافر الذنب وقابل التوب، مع الفصل في بين الصفات السابقة كما أوضحه العلوي (٧٤٩هـ) حين قال: «وأما مجيء قوله ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ بالواو مع كونها من صفات الأفعال لأمرين:

أما أولاً: فلأن المرجع بالمغفرة إلى السلب؛ لأن معنى "الغافر" هو الذي لا يفعل العقوبة مع الاستحقاق، والمرجع بقبول التوبة إلى الإثبات؛ لأن معناه أنه يقبل العذر والندم، فلما كانا متناقضين بما ذكرناه، وجب ورود الواو فصلاً بينهما...

وأما ثانياً: فلأنهما وإن كانا من صفات الأفعال لكنه جمع بينهما بالواو؛ لسر لطيف، وهي [كذا] إفادة الجمع للمذنب التائب بين رحمتين: بين أن تقبل توبته فتكتب له طاعة من الطاعات، وأن يجعلها إمحاءً للذنوب كأنه لم يذنب، كأنه قال: جامع المغفرة والقبول.

ومن وجه آخر، وهو أنهما وإن كانا من صفات الأفعال خلا أن المغفرة مختصة بالعبد، وقبول التوبة مختص بالله تعالى، فلما تغاير أمر هذا الوجه لا جرم وردت الواو منبهة على تغايرهما»[1].

وربما يكون السبب في: «دفع توهم المطابقة بين غفران الذنب وقبول التوبة»[2]، ومعنى هذا الكلام أنه لو جاءت دون واو (غافر الذنب قابل التوب) لتوهم اتحادهما، فيكون الأول هو الثاني، والثاني هو الأول، وأحدهما يغني عن الآخر!!.

---

(١) الطراز للعلوي (٢/ ٣٦ ـ ٣٧).

(٢) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، لعبدالرحمن الميداني (١/ ٥٦٧).

ويرى الدكتور محمد أبو موسى[١] أن ما ذكره العلوي (٧٤٩هـ) قد أفاده من الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢].

وذكر ابن الزملكاني (٦٥١هـ) تعليلاً للعطف بقوله: «لأن "غافراً" و"قابلاً" صفة تشعر بحدوث المغفرة والقبول وهما من صفات الأفعال وفعله في غيره لا في نفسه، فدخل حرف العطف للمغايرة بين المعنيين، ولتنزيلهما منزلة الجملتين نبَّه العباد على أنه يفعل هذا، ويفعل هذا؛ ليرجوه و يأملوه»[٣].

ويرى ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) تعليلاً قريباً مما ذكره ابن الزملكاني إذ يقول ابن قيم الجوزية: «لأن غفران الذنب، وقبول التوب قد يظن أنهما يجريان مجرى الوصف الواحد؛ لتلازمهما، فمن غفر الذنب قبل التوب، فكان في عطف أحدهما على الآخر ما يدل على أنهما صفتان وفعلان متغايران، ومفهومان مختلفان لكل منهما حكمه.

أحدهما: يتعلق بالإساءة والإعراض، وهو المغفرة.

والثاني: يتعلق بالإحسان والإقبال على الله تعالى والرجوع إليه، وهو التوبة، فتقبل هذه الحسنة، وتغفر تلك السيئة»[٤].

فكل التعليلات ترى أن الوصل بالواو إنما هو لتأكيد أن غفران الذنب مغاير لقبول التوب، سواء أكانت المغايرة بسبب التقابل أم بسبب إرادة تميز كل منهما.

---

(١) ينظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ٧٠٧.

(٢) ينظر كلام الزمخشري في الكشاف ٤/١١٦.

(٣) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ٢٨٦.

(٤) بدائع الفوائد ٣/٤٥.



المبحث الخامس

مواضع الوصل بين المفردات

أولاً: ما يقتضيه الوصل من التغاير والاشتراك:

حين اقتصر البلاغيون على الواو دون بقية أدوات العطف الأخرى فلأنها تقتضي مطلق الجمع، فإفادتها للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه غير مقيد بمعية، ولا لاحقية، ولا سابقية[١]، في حين تختص أدوات العطف الأخرى بمعانٍ محددة[٢]، وهذا يجعل الواو محتملة لمعانٍ متعددة، وصالحة للاستعمال في مواضع عديدة لا تصلح لها بقية أدوات العطف، وهذا يعني دلالتها على الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في شيء ما، وهذا ما دعا البلاغيين للحديث عن موضوع "الجامع"؛ ليعرفوا مجالات الاشتراك بين المتعاطفين[٣].

ولبعض النحويين آراء مختلفة في ما تفيده الواو بالنسبة لمطلق الجمع، أو الترتيب، فبعض الكوفيين يرى أنها تفيد الترتيب، وبعض النحويين يرى أنها تأتي لغير مطلق الجمع، فتأتي بمعنى "أو"، وتأتي للتقسيم[٤].

---

(١) ينظر: بلوغ الأرب في الواو في لغة العرب (٢٢٥).

(٢) ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز (٣٢١ ـ ٣٢٢)، والمطول (٢٤٧).

(٣) ينظر الحديث عن الجامع في: مفتاح العلوم للسكاكي (٢٥١ـ٢٥٢)، وشرح التلخيص للبابرتي (٣٩٣ ـ ٤٠١، والمطول ٢٦٨ ـ ٢٧١).

(٤) ينظر: كتاب معاني الحروف للرماني (٥٩ ـ ٦٠)، ورصف المباني في شرح حروف المعاني (٤٧٤ ـ ٤٧٥)، والجنى الداني في حروف المعاني (١٥٨ ـ ١٦٠)، وبلوغ الأرب في الواو في لغة العرب (٢٢٦ ـ ٢٢٩).

ولا تقتصر دلالة العطف بالواو على الاشتراك، وإنما تفيد معنى آخر مصاحباً له هو التغاير، ففي الوقت الذي تدل فيه الواو العاطفة على اشتراك المتعاطفين في شيء فإنها تقتضي تغاير هذين المتعاطفين؛ لأنه لا يمكن أن يكونا شيئاً واحداً؛ لاستحالة عطف الشيء على نفسه(١).

ولهذا فالواو العاطفة الواقعة بين المفردات تفيد أمرين متلازمين هما: الاشتراك، والتغاير، ومما يؤكد ذلك قول المالقي (٧٠٢هـ) عن الواو العاطفة: «ومعناها الجمع والتشريك، ولا تخلو عن هذين المعنيين في عطف المفردات؛ لأنها لا تخلو أن تعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، فإن عطفت مفرداً على مفرد فإنها تُشَرِّكُ بينهما في اللفظ والمعنى»(٢)، وللقارئ الكريم أن يتساءل عن حدود هذا التشريك، وهل هو على درجة واحدة بين الموصولات؟ ذلك ما سيتبين إن شاء الله في الموضوع التالي.

ثانياً: حدود الاشتراك في الوصل:

الأصل في الوصل بين المفردات الاشتراك بينها في اللفظ والمعنى، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [سورة التوبة، الآية٦٠] فالاشتراك - حينئذ - يكون شاملاً للفظ والمعنى، فالأصناف الثمانية المذكورون في الآية يشتركون في استحقاق تلك الصدقات، إضافة إلى الاشتراك اللفظي الإعرابي، وهذا هو الأصل في الوصل بين المفردات.

---

(١) ينظر: الطراز للعلوي (٢/ ٣٤).

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني (٤٧٣).

غير أنه يرد في بعض المواضع ما يخالف ذلك ، ولهذا يحسن التنبيه إلى أن الواو العاطفة ليست في كل مواضعها مفيدة للجمع بين ما قبلها وما بعدها ؛ لأن من معاني الواو العاطفة أنها تأتي بمعنى "أو"، وقد صرح بذلك جمهرة من العلماء[١]، فإذا كانت بمعنى "أو" فإنه لا يجتمع ما قبلها مع ما بعدها، فينتفي الاشتراك المعنوي ـ حينئذ ـ ويبقى الاشتراك اللفظي في الإعراب فحسب، ومع ما في هذه المسألة من خلاف بين النحويين في الأمثلة والشواهد التي أوردوها، وبقاء الواو فيها على أصلها، أو إفادتها معنى "أو"[٢] فإن المسألة تكون خطيرة حين يكون الأمر متصلاً باستنباط حكم من آية بناء على هذا المعنى، كما هو في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [سورة النساء، الآية ٣]، فقوله سبحانه ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ إذا كانت الواو للجمع بين ما قبلها وما بعدها يكون المباح من النساء تسعاً، وهذا ما اعتمدت عليه طائفة من الشيعة في إباحة الجمع بين تسع[٣] زوجات!! ؛ ولذلك ينص كثير من المفسرين على بيان أن المعنى : انكحوا ما طاب لكم من النساء : اثنتين، أو ثلاثاً، أو أربعاً[٤].

---

(١) ينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ٤٨٨ ، والجنى الداني في حروف المعاني (١٦٦)، والفلك الدائر لابن أبي الحديد (٢٦٧)، وبلوغ الأرب في الواو في لغة العرب (٢٢٩ ـ ٢٣٢).

(٢) ينظر : بلوغ الأرب في الواو في لغة العرب (٢٢٩ ـ ٢٣٢).

(٣) ينظر : تفسير ابن كثير (٢/ ١٩٩)، وتفسير التحرير والتنوير (٤/ ٢٢٥).

(٤) ينظر مثلاً : بدائع التفسير "الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية" (٢/ ١٠).

ولهذا فإن كان الوصل بالواو المفسَّرة بـ"أو" في مثل حال الآية فإن الاشتراك ـ حينئذ ـ ينحصر في الجانب اللفظي وهو الإعراب، أما الجانب المعنوي، وهو اجتماع المتعاطفين فلا يكون ـ هنا ـ؛ لقيام الأدلة على امتناع اجتماعهما[١]، مع احتفاظ الواو بدلالتها على الاشتراك في المعنى كما سيتبين لاحقاً.

وما دام الأمر كذلك فلسائل أن يسأل عن السرِّ في التعبير بالواو بدلاً من أو؟.

أقول لقد أجاب الفخر الرازي رحمه الله عن ذلك بقوله: «لو جاء بكلمة "أو" لكان ذلك يقتضي أنه لا يجوز ذلك إلا على أحد هذه الأقسام، بمعنى أن بعضهم يأتي بالتثنية، والبعض الآخر بالتثليث، والفريق الثالث بالتربيع، فلما ذكره بحرف الواو أفاد ذلك أنه يجوز لكل طائفة أن يختاروا قسماً من هذه الأقسام»[٢]، ولذلك فاحتفاظ الواو بدلالتها الأصلية (الاشتراك) يأتي من عدم الاقتصار على واحد من الثلاثة: إما التثنية، أو التثليث، أو التربيع الذي تفيده "أو"، بل يصح اجتماع التثنية لأناس، والتثليث لآخرين، والتربيع لفئة ثالثة؛ لأن الخطاب عام.

وقد يرد الوصل بين مفردتين لا يمكن اشتراكهما اشتراكاً كاملاً، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [سورة المائدة، الآية ٦]، فحين ننظر إلى قوله سبحانه ﴿بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ نجد أن الواو وصلت بين الرؤوس

---

(١) ينظر التفسير الكبير للفخر الرازي (٩/١٤٠ ـ ١٤٣).

(٢) التفسير الكبير (٩/١٤٣).

والأرجل، فهل يشتركان في المسح؟ وبخاصة إذا استحضرنا قراءة الجر[1] في ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، ومع أن الزمخشري ذكر تعليلاً لطيفاً لعطف الأرجل التي تغسل على الرؤوس التي تمسح؛ لأن الأرجل مظنة للإسراف في الغسل، فعطفت على الرؤوس للتنبيه على الاقتصاد في غسلها[2]، أقول مع ذلك فإن اشتراك الأرجل مع الرؤوس ليس اشتراكاً كاملاً، لا من حيث الاشتراك اللفظي في الإعراب على قراءة النصب، ولا من حيث المعنى في الاقتصار على المسح، مع أن مسألة المسح قضية خلافية فقهية منشؤها هذا الوصل بين المفردتين.

ولا بد من التنبه كذلك إلى أن المفردات المتجاورة قد يكون اتصال أحدها بمفردات غير متصلة بها في النظم اتصالاً مباشراً، كالآية السابقة فالأرجل من حيث المعنى مشتركة مع معمولات الفعل ﴿فَٱغْسِلُوا﴾: الوجوه، والأيدي؛ ولهذا فهي تغسل مثلها، و لا تمسح كالرؤوس حتى على قراءة الجر وفقاً لتعليل الزمخشري، وكما يراه جمهور الفقهاء والمفسرين[3] والله أعلم.

كما يحسن التنبيه كذلك إلى أن مستوى المشاركة بين المفردات الموصولة يتفاوت بحسب المقام و لا يكون متساوياً بين المفردات، وهذا ما سيرد بيانه في الحديث التالي.

---

(١) قرأ بالجر كل من: ابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو، وعاصم في روارية أبي بكر عنه ينظر: التفسير الكبير للفخر الرازي، (١١/ ١٢٧).

(٢) ينظر: الكشاف (١/ ٥٩٧)، والواو ومواقعها في النظم القرآني (٤٢).

(٣) ينظر: التفسير الكبير (١١/ ١٢٧).

ثالثاً : التساوي في الوصل:

حين نقرأ قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [سورة آل عمران، الآية ١٨]، فهل شهادة الملائكة وأولي العلم مساوية لشهادة الله؟ ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [سورة التحريم، الآية ٤] فهل ولاية الله لرسوله ﷺ مثل ولاية جبريل عليه السلام، وصالح المؤمنين، والملائكة؟.

و للعلماء حديث مفصل في موضوع التفاوت، لا أريد الخروج إليه لئلا يكون استطراداً، ولكن الذي يهم البحث ـ هنا ـ هو التأكيد على الاشتراك في الشهادة، أو الولاية، أما مستوى الشهادة والولاية، وفضلهما، فهذا يتوقف على نوع المفردة ودلالتها[1]، وربما أعان الترتيب على إدراك التفاوت إذا كان ترتيباً تنازلياً من الأعلى إلى الأدنى.

ولو أردنا تصور ذلك في بعض محسوساتنا لكان الأمر بيناً ظاهراً كقولنا "حضر حفل التخرج في الجامعة الأميرُ، ومديرُ الجامعة، وأعضاءُ هيئة التدريس، والطلابُ" فالاشتراك الجامع لهؤلاء هو الحضور، أما نوع الحضور، وكيفيته فمتفاوت كلٌّ بحسبه، فللأمير حضور خاص، وللمدير كذلك، ولأعضاء هيئة التدريس حضور يختلف عن حضور الطلاب نوعاً وكيفاً.

ومما يندرج في الحديث عن التساوي التنبيه إلى ما يقع من تلازم بين بعض المفردات، فلا تكون كل المفردات متساوية، بل يكون كل اثنين منها، كما هو

(١) ينظر: الواو ومواقعها في النظم القرآني (٣٦ ـ ٤٤).

في قوله تعالى : ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة هود، الآية ٢٤]، فمما يلحظ في الآية الكريمة ورود أربع مفردات موصولة هي: ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾، ﴿وَٱلْأَصَمِّ﴾، ﴿وَٱلْبَصِيرِ﴾، ﴿وَٱلسَّمِيعِ﴾، فليس كل لفظ منها مستقلاً يُشَبَّه به كلٌّ من الفريقين، بل كل لفظين يمثلان فريقاً، سواء أكانا مجتمعين أم مفترقين؛ لأن المقصود بالفريقين هما: فريق الكافرين، وفريق المؤمنين اللذين أشير إليهما قبل هذه الآية.

ولو تعاملنا مع المفردات الأربع على أن كل واحدة مستقلة بنفسها، ومتساوية في دلالتها على التشبيه لصح أن نجعل الفريقين مرة يشبهان الأعمى، وثانية يشبهان الأصم، وثالثة يشبهان البصير، ورابعة يشبهان السميع، وعلى هذه الحالة يتساوى الفريقان، وهذا يقيناً ليس مقصوداً، بل الفريق الأول (الكافرون) يشبه بالمفردتين الأولى والثانية ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾، ﴿وَٱلْأَصَمِّ﴾ سواء أكانتا مجتمعتين، أي أن فريق الكافرين يشبه بمن جمع صفتي العمى والصمم، أو مفردتين، أي يُشَبَّه الكافرون مرة بالأعمى، وأخرى بالأصم، والفريق الثاني (المؤمنون) يشبه كذلك بالمفردتين الثالثة والرابعة ﴿ٱلسَّمِيعِ﴾، ﴿وَٱلْبَصِيرِ﴾ مجتمعتين أو مفردتين كما مر في التشبيه الأول، ومن أجل ذلك جعل البقاعي (٨٨٥هـ) هذا التشبيه من باب اللف والنشر المرتب[1]، فالفريق الأول له المفردتان الأولى والثانية، والفريق الثاني له المفردتان الثالثة والرابعة، ومن هنا يتبين أن المفردات الأربع ليست متساوية في صلاحيتها للفريقين، بل لكل فريق مفردتان، ولذلك فالواو الواقعة بين ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾، ﴿وَٱلْأَصَمِّ﴾، والواو الواقعة بين

---

(١) ينظر: نظم الدرر (٩/٢٦٣).

السميع والبصير هي لعطف ما قبلها على ما بعدها، فهي من عطف المفردات، أما الواو الواقعة بين ﴿وَٱلۡأَصَمِّ﴾ و﴿ٱلسَّمِيعِ﴾، فهي لعطف مجموع الكلمتين على مجموع الكلمتين[1]، ولعله من الوصل الطريف بين المفردات.

رابعاً : الوصل بين المترادفات:

إذا كان الحديث في "ثانياً" و"ثالثاً" اعتمد على أحد شقي ما يفيده الوصل، وهو الاشتراك، فثمة حديث يتصل بالشق الآخر، وهو التغاير، وهذا يكمن في حدوث الوصل بين المترادفات؛ فالذين يرون الترادف يجعلون الكلمة بمعنى الكلمة الثانية، فترادفهما يعني إمكان استخدام إحداهما بدل الأخرى، والوصل يعني وجود تغاير بينهما ؛ لأن الشيء لا يمكن أن يعطف على نفسه!.

ومما سبق يستنبط من وصل المفردات التي يظن ترادفها أن لكل كلمة معنى جعلها تغاير الأخرى، وهذا من أقوى الحجج للقائلين بنفي الترادف، والأمثلة على ذلك كثيرة في القرآن، بل أفردت بعض المؤلفات في هذا الموضوع[2]، وفي أحد هذه المؤلفات عمد المؤلف الفاضل إلى تحليل أربع وستين كلمة في القرآن الكريم توهم بالترادف على ثمانية عشر معنى، وأثبت اختصاص كل كلمة بمعنى لا يوجد في الأخرى؛ مما جعله يدفع عن القرآن القول بترادف كلماته[3]، ومما يدخل في باب الوصل بين المفردات في هذا الجانب:

---

(١) ينظر : تفسير التحرير والتنوير (١٢/ ٤١)، والأسرار البلاغية في سورة هود (٦٧٢).

(٢) ينظر مثلاً: أسرار الترادف في القرآن الكريم، للدكتور علي اليمني دردير، والترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، لمحمد نور الدين المنجد.

(٣) ينظر: الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق (٢٥٦).

عطف الحزن على البث في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [سورة يوسف، الآية ٨٦]، فالبث والحزن يشتركان في دلالتهما على الهم، ولكن لكل واحد منهما معنى يغاير الآخر، «فالبث: الهم الشديد، سمي بذلك لعدم قدرة صاحبه على تحمله حين يجتمع ويتكاثف فيضيق الصدر به، ويضعف العزم عن كتمانه، فيبثه الناسَ، ويتخفف إليهم منه... والحزن: الهم الذي يسيطر على صاحبه، ويستولي عليه الأيام والليالي حتى يعجز عن معالجته ونسيانه، وسمي بذلك؛ لغلظه وتأبيه على السلوان»[1]، وكان التعبير بهما عن حال يعقوب مناسباً لما كان فيه عليه السلام، فالحزن القديم على يوسف «تسلط واشتد وازداد مع الأيام صلابة وغلظاً، لا يلين مع الزمن، ولا ينقاد للنسيان، والبث الجديد الذي نما وتزايد حتى ملأ الصدر على رحابته، وضاق به الصبر على سعته، فلم يجد له حيلة، ولم يستطع له علاجاً إلا أن يبثه إلى الله، ويستعين به عليه»[2]، فلولا الوصل بين هاتين المفردتين لما تبين ما بينهما من تغاير، ولكانت الثانية هي الأولى.

ومن ذلك عطف النجوى على السر في قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [سورة التوبة، الآية ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ﴾ [سورة الزخرف، الآية ٨٠].

---

(١) أسرار الترادف في القرآن الكريم (٦٨).

(٢) أسرار الترادف في القرآن الكريم (٦٨ـ ٦٩)، وينظر: الواو ومواقعها في النظم القرآني (١١١ـ١١٣).

فمن العطف يتعين تميز كل لفظ بمعنى يغاير الآخر، وإن اشتركا في معنى عام يجمعهما هو الخفاء، إلا أن السر هو ما ظل حبيس النفس لا يظهر على اللسان، والنجوى ما تجاوز النفس إلى اللسان فيناجي فيه المرء نفسه أو يناجي غيره، ولكن على تكتم وخفية[١]، وورودهما معا في الآيتين دال على إحاطة علم الله جل وعلا بما خفي سواء أكان من حديث النفس، أو حديث اللسان.

وقد اكتفيت بمثالين مما يدخل في حيز الترادف على رأي من يقول بالترادف؛ لأبين أن الوصل بين اللفظين المترادفين من أهم أسباب القول بوجود تميز لأحدهما في المعنى عن الآخر، وقد عرض الدكتور محمد الأمين الخضري سبعة نماذج خلص فيها إلى استقلال كل لفظ بمعنى يميزه[٢].

خامساً: الوصل بين صفات الذات الواحدة:

مرَّ بنا أن صفات الذات الواحدة ـ ما لم تكن هذه الصفات متضادة ـ تأتي مفصولة دون عاطف، وهذا كثير في صفات الله جلَّ وعلا، بل هو الأصل فيها، ولم يخرج عن هذا الأصل سوى موضعين ذكرت التعليل لهما في المبحث الرابع.

ويمكن أن ترد صفات الذات الواحدة موصولة بعاطف، ولا تعارض أو تناقض بين المسألتين، فالفصل بين الصفات إذا كان المراد التنبيه إلى اجتماع تلك الصفات في الذات، وفي حال الوصل يكون الغرض التنبيه إلى تميز كل صفة في تلك الذات، وكأنها في ذات مستقلة؛ لقوة الموصوف في تلك الصفة[٣]، ولهذا يكون الفصل باعتبار اتحاد الذات، ويكون الوصل باعتبار تعدد الصفات.

---

(١) ينظر: أسرار الترادف في القرآن الكريم (٦٢).

(٢) ينظر: الواو ومواقعها في النظم القرآني (١١٠ ـ ١١٨).

(٣) ينظر: تفسير التحرير والتنوير (٣/١٨٥).

يقول يحيى العلوي عن الصفات: «ويجوز عطف بعضها على بعض باعتبار المعاني الدالة عليها، فلهذا تقول: مررت بزيد الكريم، والعاقل، والعالم... كأنك قلت: مررت بشخص اجتمع فيه الكرم، والعقل، والعلم، فقد اجتمع في الصفة دلالتها على ذات الموصوف، ودلالتها على معنى في الذات، فلأجل تلك المعاني التي تدل عليها جاز فيها العطف»[1]، وعلى هذا يمكن تفسير ما جاء موصولاً من صفات الذات الواحدة بكمال الموصوف في تلك الصفات، حتى كأنها ذوات مستقلة.

ومما يندرج في هذا الآيات التالية:

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ۝ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا﴾ [سورة الأحزاب، الآيات ٤٥-٤٦]، فالصفات الخمس كلها لرسول ﷺ، وجاءت موصولة؛ لأن المقام مقام بيان لمهمة نبينا محمد ﷺ، فكل صفة من الصفات الخمس تمثل مهمة خاصة ووصلها بالعطف يدل على كمال اتصافه ﷺ بها؛ وأنه سيجد العون من الله جلَّ وعلا في تأديتها؛ ولهذا خُتِم هذا المقطع[2] بقوله سبحانه: ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾ [سورة الأحزاب، الآية ٤٨].

ولكي تتضح الصورة في مسألة الوصل بين المفردات، والفصل بينها للذات الواحدة، وأن المقام هو الذي يستدعي ذلك أعرض ما وصف الله به رسوله محمداً ﷺ في قوله سبحانه: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [سورة التوبة، الآية ١٢٨].

---

(١) الطراز للعلوي (٢/ ٣٤).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٤٧٨).

فالخطاب في هذه الآية للمؤمنين يبين الله جلَّ وعلا لهم ما امتنَّ به عليهم[(١)] إذ أرسل إليهم رسولاً من جنسهم اجتمعت فيه تلك الصفات المذكورة، فغاية المقام - هنا - بيان اجتماع تلك الصفات في ذات محمد ﷺ؛ ولهذا جاءت مفصولة، والله أعلم.

و قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ۝١٦ ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [سورة آل عمران، الآيات ١٦-١٧].

وفي هذه الآية يصف الله جلَّ وعلا عباده المتقين الذين وعدهم الثواب الجزيل[(٢)]، وهم من اجتمعت فيهم تلك الصفات - باعتبار اتحاد الذات الموصوفة - وكانت كل صفة منها قد بلغت الغاية فيهم؛ مما يدل على استحقاقهم ما وعدهم الله من جزيل فضله، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية ٣٥].

والوصل بين مفردات هذه الآية قد يكون بسبب التعاطف بين جنسي الذكور والإناث، وهذا يجعل الآية شاهداً على الوصل بين المتضادات بحكم أن الذكر ضد الأنثى.

---

(١) ينظر: تفسير ابن كثير (٣/٤٧٨).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٢/٢٠).

ويمكن النظر إلى الآية من زاوية أخرى تكمن في تعدد صفات الذكور من جهة ، وتعدد صفات الإناث من جهة أخرى ، وأن كل صفة مذكورة فيهم قد بلغت الغاية ، وأن ما يحصل للرجال من فضل يحصل مثله للنساء ، كما ورد في سبب نزول الآية[١] ، والله أعلم.

سادساً : الوصل بين ما يمكن دمجه:

يرد الوصل في بعض الصيغ الأسلوبية مما يمكن دمجه في كلمة واحدة تغني عن كلمتين متعاطفتين ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٣٥].

فقوله تعالى : ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾ كان يمكن دمج المتعاطفين ليصبح الأسلوب : (اسكنا) على غرار : (وكلا) ، و(شئتما) ، و(ولا تقربا) ، و(فتكونا) ، ولهذا الأسلوب فائدة بلاغية لطيفة أشار إليها جمهرة من العلماء[٢] ، وملخصها : أنه للتنبيه على أن المقصود بالخطاب هو آدم عليه السلام في مسألة السكنى ، وزوجه تبعٌ له ، أما الأمر بالأكل ، و النهي عن الاقتراب فهما متساويان فيه ، ولذلك جاء التعبير مدمجاً فيهما ومعطوفاً في مسألة السكنى ، وهذا ما دعا الدكتور محمد الأمين الخضري لجعل الغرض من مثل هذا الأسلوب "إبراز التفاوت بين المتعاطفات"[٣].

---

(١) ينظر : تفسير ابن كثير (٥/ ٤٥٩-٤٦٠).

(٢) ينظر : نظم الدرر للبقاعي (١/ ٢٨٢) ، وتفسير أبي السعود (٣/ ٢٢٠) ، وحاشية الشهاب (٢/ ١٣٥) ، وحاشية زاده (١/ ٢٦٢) ، و من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم (١٥٤).

(٣) الواو ومواقعها في النظم القرآني (٣٣).

ومثل هذا الأسلوب ورد في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، مثل: قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [سورة طه، الآية ١١٧]، و قوله تعالى: ﴿ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَـٰتِى وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى﴾ [سورة طه، الآية ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾ [سورة الزخرف، الآية ٤٤]، فالمعطوف عليه في الآيات السابقة هو المقصود أولاً، وما عُطف عليه تبع له، إضافة إلى بيان ما بين المتعاطفين من تفاوت كان يمكن أن يختفي لو جاء الخطاب مدمجاً، والله أعلم.

سابعاً: الوصل بين المتضادات:

الأصل في الصفات المتضادة أن تكون موصولة، فحين ترد مجموعة من الصفات لذات واحدة، وكان المراد بيان اجتماعها في تلك الذات فإنها ترد مفصولة دون عطف، وحين يأتي من هذه الصفات ما يكون متضاداً كان لزاماً في هذه الحالة أن يأتي موصلاً بالعطف، للتصريح بالجمع بين المتضادين، وأنهما مرادان، ولو كانا في حالتين مختلفتين؛ لأن ورودهما دون عطف قد يفهم منه ترك الأول؛ لأن الثاني عوض عنه، وهذا واضح في مجموعة من الشواهد في القرآن الكريم، مثل: قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة الحديد، الآية ٣]، فلكون الأول ضد الآخر، والظاهر ضد الباطن، وهذه الصفات الأربع الموصوف بها ذات واحدة هو الله جلَّ جلاله، وقد مر أن صفات الذات الواحدة تأتي مفصولة دون عطف إذا أريد بيان اجتماعها في تلك الذات، فما سر وصلها بالواو؟.

الجواب عن ذلك ـ والله أعلم ـ: أن كون هذه الصفات متضادة، فالأول ضد الآخر، والظاهر ضد الباطن، والموصوف بها ذات واحدة، فمجيء الواو؛ لتدل على أنه تعالى جامعٌ لهذه الصفات مع اختلاف معانيها(١)، ولرفع «الوهم بالعطف عمّن يستبعد ذلك في ذات واحدة فإن الشيء الواحد لا يكون ظاهراً وباطناً من وجه واحد، فكان العطف هاهنا [في آية الحديد] أحسن، ومن ثم في العرف إذا قُصِدَ تناقض أحوال الشخص قيل: هذا قائم قاعد ـ بغير واو ـ بخلاف ما تقدم [في الآية] فإن الصفات [فيها] في حكم الصفة الواحدة لانتفاء المضادة بينها»(٢).

ويتضح ذلك بشكل جلي حين تجتمع صفات لذات واحدة مجموعة منها غير متضادة، فتكون مفصولة دون عطف، وبعضها متضاد ترد موصولة بالعطف، كما في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [سورة التحريم، الآية ٥]، فيلحظ أن الصفات الست الأولى جاءت دون أن تأتي الواو بينها؛ لأنها يمكن أن تجتمع في وقت واحد، فلما جاءت الصفتان السابعة والثامنة متضادتين لا تجتمعان في وقت واحد في ذات واحدة جاءت الواو؛ لتدل على التغاير بينهما تحقيقاً لمبدأ مجيء العطف الذي يقتضي الاشتراك من جهة، والتغاير من جهة أخرى.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة التوبة، الآية ١١٢]، فالصفات الست السابقة يمكن اجتماعها، وأما الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر فلوجود التضاد الظاهر

---

(١) ينظر: فيض الفتاح على نور الأقاح (٦/٢، ٧).

(٢) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن (٢٨٣)، وينظر: فيض الفتاح على نور الأقاح (٦/٢).

بينهما توسطت الواو، ليس لأنه لا يمكن اجتماع الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فإنه يمكن أن تجتمع مع الصفات السابقة لها، ولكن لإبراز أهمية هاتين الصفتين (الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر)، وتميزهما عن غيرهما من الصفات السابقة ؛ لكونهما تتعديان إلى غير الذات الموصوفة ، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صفتان متعديتان إلى الغير، ومجيء الوصل بينهما مؤذن بتميزهما كما مر بنا في تعليل الوصل لبعض الصفات.

وذكر ابن عاشور (١٣٩٣هـ) تعليلاً للوصل يقول فيه: «وإنما ذكر "الناهون عن المنكر" بحرف العطف دون بقية الصفات، وإن كان العطف وتركه في الأخبار ونحوها جائزين إلا أن المناسبة في عطف هذين دون غيرهما من الأوصاف أن الصفات المذكورة قبلها في قوله: ﴿ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ﴾ ظاهرة في استقلال بعضها عن بعض، ثم لما ذكر: ﴿ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ﴾ علم أن المراد الجامعون بينهما، أي المصلون بالنسبة إلى المسلمين؛ ولأن الموصوفين بالركوع والسجود ممن وعدهم الله في التوراة والإنجيل كانت صلاة بعضهم ركوعاً فقط، قال تعالى في شأن داود عليه السلام: ﴿وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ وبعض الصلوات سجوداً فقط، كبعض صلاة النصارى، قال تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾، ولما جاء بعده: ﴿ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾، وكانا صفتين مستقلتين عطفتا بالواو؛ لئلا يتوهم اعتبار الجمع بينهما كالوصفين اللذين قبلهما، وهما ﴿ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ﴾، فالواو هنا كالتي في قوله تعالى: ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾»[1].

---

(١) تفسير التحرير والتنوير ٤١/١١ .

وملخص القول أن الصفات إذا كانت متضادة فلابد ـ حينئذ ـ من الوصل بالواو، وهذا هو المطرد في القرآن الكريم بين المفردات المتضادة، مثل قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية ١٨٨]، ففصل بين صفتي: ﴿نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾.

و قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ [سورة هود، الآية ١٠٦]، فصل بين ﴿زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾.

وغير ذلك من الألفاظ المتضادة التي يكثر تجاورها في القرآن الكريم، مثل: السماوات والأرض، أو الإنس والجن، وغيرها.

ثامناً: الفصل بين الموصولات بمتعلق بأحدها، أو غيره:

ترد بعض المفردات الموصولة مفصولة بمتعلقات بعضها، أو غيرها، ولعل هذا الفصل يؤذن ببيان تميز المفرد الذي تعلق به التابع أو غيره، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سورة البقرة، الآية ١٢٧]، فإسماعيل معطوف على إبراهيم، ولذلك اشتركا في مسألة إسناد الرفع إليهما، ولكن الأصل في هذا هو إبراهيم عليه السلام، وابنه إسماعيل عليه السلام تبع له، ولذلك كان الفصل بينهما بالمفعول وصفته، وهذا الأمر يشابه ما مرَّ آنفاً في فصل ما يمكن دمجه.

ومثله الفصل بين: ﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾ و(﴿ٱلْأَحْبَارُ﴾ ﴿وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ﴾) بقوله ﴿ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَـٰبِ ٱللَّهِ

وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [سورة المائدة، الآية ٤٤]، للإيذان بأن ﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾ أصل في ذلك ، و(﴿ٱلْأَحْبَارُ﴾ ﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ﴾) تبع لهم[١].

وقد يكون الفصل للتنبيه على تفاوت درجة المتعاطفات، وتميز أولها كما في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [سورة آل عمران، الآية ١٨]، فالشهادة مسندة لله جلّ وعلا، وللملائكة، ولأولي العلم، فجاء ذكر المشهود به، وهو توحيد الله جل جلاله قبل ذكر المعطوفين الآخرين إيذاناً بذلك التفاوت[٢].

ولو أن المتعلق أو غيره تأخر إلى ما بعد انتهاء ذكر المتعاطفات لاشتركت تلك المتعاطفات فيه، ولتساوت فيما بينها، ولكن مجيئه فاصلاً بينها سبب ذلك التميز، والله أعلم.

تاسعاً : الوصل والترتيب:

لا أعني بموضوع الترتيب ما اختلف فيه اللغويون من حيث إفادة الواو للترتيب بين متعاطفاتها ، فذلك سبقت الإشارة إليه في بيان العطف بالواو في أول هذا المبحث، وإنما أعني الوقوف عند بعض المفردات الموصولة التي جرى بينها تشابه في معناها العام، واختلف فيها الترتيب، كما وقع في كل من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [سورة عبس، الآيات ٣٤-٣٧].

---

(١) ينظر: روح المعاني للألوسي (٦/ ١٤٤)، و الواو ومواقعها في النظم القرآني (٣٥).

(٢) الواو ومواقعها في النظم القرآني (٣٤).

وقوله تعالى: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ ۚ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ۝١١ وَصَـٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ۝١٢ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ ۝١٣ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ﴾ [سورة المعارج، الآيات ١١ـ١٤].

فالمفردات في آية عبس: الأخ، والأم، والأب، والصاحبة، والبنون، وفي سورة المعارج: البنون، والصاحبة، والأخ، والفصيلة، ومن في الأرض.

فمن حيث الوصل جاءت موصولة كلها في الآيتين، ولكن ترتيب تلك المفردات اختلف في الموضعين فما سرُّ ذلك؟.

لو تأملنا المعنى العام لكل آية والمقام الذي وردت فيه لأدركنا سرَّ الاختلاف في الترتيب ، فالآيات في سورة عبس تتحدث عن موقف (المرء) يوم القيامة وما فيه من أهوال تجعله مشغولاً بنفسه عمن يحب، ولهذا جاء ترتيب المفردات في آيات عبس تصاعدياً ؛ ليتلاءم مع حال المرء الفار، وأنه تخلى عن أخيه، بل أكثر من ذلك عن أمه وأبيه، بل وأكثر حين ترك صاحبته، وختم بأحب الناس إلى المرء وهم بنوه، وهذا التدرج في بيان الفرار يكشف عن تصوير دقيق لحال ذلك المرء يتصاعد أمره في التخلي عمن يحب بأسلوب يسمى الترقي[1]، ويقول ابن عاشور: «ورتب أصناف القرابة في الآية حسب الصعود من الصنف إلى من هو أقوى منه تدرجاً في تهويل ذلك اليوم»[2]، وهذا يؤكد تناسب الترقي مع المقام، والله أعلم.

---

(١) ينظر: بلاغة العطف في القرآن الكريم: دراسة أسلوبية (١٠٤).

(٢) تفسير التحرير والتنوير (٣٠/١٣٥).

أما آيات المعارج فالحديث فيها عن (المجرم) الذي يرغب الافتداء بغيره، فجاء ترتيبهم على النحو التالي: (البنون، والصاحبة، والأخ، والفصيلة، ومن في الأرض)، وهذا مختلف عن الوضع السابق المصور لحالة المرء في آيات عبس، ولم أقف على تعليل لهذا الترتيب يبين السر فيه كما حصل في آيات عبس، مع ما اجتهد فيه بعض المعاصرين[1]، وقد بدا لي - والله أعلم - أن الترتيب كان كذلك على أسلوب الترقي، ولكن من زاوية مختلفة هي قدرته على التحكم بهم، فبدأ بمن يملك أمرهم، وهم بنوه، ثم بعدهم صاحبته التي في عصمته، ثم أخوه الذي تربطه به علاقة الأخوة لكنه منفصل عنه، ثم قرابته الأدنين وهم أقرب الناس إليه بعد من سبقهم، يلي ذلك ﴿وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ وهم الذين لا سلطان له عليهم.

ويمكن أن يجعل الترتيب تنازلياً - ولكنه لا يلائم تصوير الحال - حين نقول إن الترتيب كان بحسب القرب من نفسه، فبدأ بمن هو أقرب إلى من هو أبعد، والله أعلم.

وأود التنبيه إلى أن آيات عبس الأمر فيها يصور الفرار الحاصل، بينما آيات المعارج تصور ما يوده المجرم، ويتمناه.

---

(١) ينظر ما ذكره الدكتور عفت الشرقاوي في: بلاغة العطف في القرآن دراسة أسلوبية ١٠٥ -١٠٩، والدكتور عودة أبو عودة في شواهد في الإعجاز القرآني ٤٣٥ -٤٣٦.

المبحث السادس

الموازنة بين مواضع الفصل والوصل في الجمل والمفردات

إذا كان الفصل والوصل بين المفردات مقابلاً للفصل والوصل بين الجمل، فهل يصح في عطف المفردات كل ما يصح في عطف الجمل؟، أو بمعنى آخر هل ما يكون في مواضع فصل الجمل أو وصلها يكون كذلك في المفردات؟.

للإجابة عن ذلك يحسن استصحاب ما تختلف فيه المفردة عن الجملة، فهناك صفات وأحكام تطلق على الجمل لا يمكن أن تكون في المفردات كالخبرية والإنشائية، فهي من أحكام الجمل، و لايمكن وصف المفردات مستقلة بها.

وانطلاقاً من ذلك فالمواطن الخمسة المحددة لمواضع الفصل والوصل بين الجمل: (كمال الاتصال، وكمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين)، لا يمكن تطبيقها على المفردات؛ للتعليل المذكور آنفاً، ويمكن أن ينظر إلى العلاقة بين المفردات من ثلاث زوايا تشترك فيها مع الجمل هي: (الاتصال، والانقطاع، والتوسط)، وأما شبه الاتصال، أو شبه الانقطاع فليس متصوراً في المفردات.

فكمال الاتصال على مستوى الجمل مسوغ للفصل، وهو يتمثل في أن تكون الجملة الثانية توكيداً للأولى، أو عطف بيان لها، أو بدلاً منها[1].

ويقابله على مستوى المفردات صفات الذات الواحدة؛ لأنها أشبه بالتوكيد وعطف البيان والبدل، ولذلك فهي من مسوغات الفصل بين المفردات كذلك،

---

(1) ينظر: الإيضاح للقزويني (٢٥٠ ـ ٢٥٤).

ولكنها في المفردات لا تمنع من الوصل إذا أريد التنبيه على تميز تلك الصفة، أو استقلالها، في حين يمتنع ذلك في الجمل.

وكمال الانقطاع، وهو في الجمل على صورتين: اختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً، وألا يكون بين الجملتين جامع[1]، وهذا مسوغ للفصل بين الجملتين كذلك، وإن كان الخبر والإنشاء لا يتصور بين المفردات، كما بينتُ آنفاً، ولهذا يمكن أن يكون الانقطاع في المفردات متمثلاً في التضاد، وهو مسوغ للوصل بين المفردات، ومع أن التضاد في المعنى ـ على مستوى الجمل ـ يعد من الوجوه الجامعة بين الجملتين[2]، ولذلك يكون مسوغاً للوصل، فهو على مستوى المفردات مسوغ للوصل كذلك.

والتوسط وهو ما يكون فيه شيء من الاتصال وشيء من الانقطاع، وهو مسوغ وصل بين الجمل، ويقابل ذلك في المفردات كل ما اجتمع فيه اشتراك وتغاير، وهو المسوغ الأهم في الوصل بين المفردات.

ومما سبق يتبين أن المفردات تشارك الجمل في ثلاثة وجوه من خمسة، وإن اختلفت نسبة المشاركة وكيفيتها، ولا شك في أن إدراك صور الفصل والوصل بين المفردات أيسر من إدراكها بين الجمل؛ لانحصار المواطن في المفردات في ثلاثة، وكثرتها في الجمل إضافة إلى تشعبها، والله أعلم.

هذه الموازنة بالنسبة لمواطن الفصل والوصل، وأما بالنسبة لأدواته فمما يتشابه فيه دراسة الفصل والوصل بين المفردات ودراسته بين الجمل الاقتصارُ في

---

(١) ينظر: الإيضاح للقزويني (٢٤٩ـ٢٥٠).

(٢) ينظر: الإيضاح للقزويني (٢٦٤).

الوصل على الواو من حروف العطف ، وإن كان مجال المفردات في هذا الموضوع أرحب من الجمل ، وهذا يحتاج إلى دراسة خاصة تكشف ما للأدوات الأخرى غير الواو من لطائف بلاغية.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير رسله وخاتم أنبيائه، وبعد:

فقد حرص البحث على دراسة "قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين" وتتبع ما لدى البلاغيين فيها، وعرض ما تيسر من الشواهد التي تسهم في تجلية الحديث عن هذه القضية، وبخاصة من القرآن الكريم.

وجاء البحث في تمهيد وستة مباحث، ففي التمهيد: عرض البحث لقضايا ثلاث:

الأولى: لمحة عن بدايات دراسة الفصل والوصل.

والثانية: اقتران الفصل والوصل.

والثالثة: تقديم الفصل على الوصل.

ثم جاءت المباحث الستة على النحو التالي:

المبحث الأول: اقتصار جمهور البلاغيين في دراستهم للفصل والوصل على الجمل.

والمبحث الثاني: البلاغيون الذين درسوا الفصل والوصل بين المفردات.

والمبحث الثالث: المواضع المحتملة لدراسة الفصل والوصل بين المفردات في أبواب البلاغة.

والمبحث الرابع: مواضع فصل المفردات؛ وفيه: الأصل في مواضع الفصل، والفصل بين المتضادات، و الفصل بين ما يوهم التضاد، والفصل بين ما لا تضاد بينها.

والمبحث الخامس: مواضع الوصل بين المفردات وفيه: ما يقتضيه الوصل من دلالته على التغاير والاشتراك، وحدود الاشتراك في الوصل، والتساوي في الوصل، والوصل بين المترادفات، والوصل بين صفات الذات الواحدة، والوصل بين ما يمكن دمجه، والوصل بين المتضادات، والفصل بين الموصولات بمتعلق بأحدها أو غيره، ثم الوصل والترتيب.

والمبحث السادس: كان عن الموازنة بين مواضع الفصل والوصل في الجمل والمفردات.

ثم خاتمة البحث.

فآمل أن يكون هذا البحث قد أسهم في توضيح هذه القضية ، وتجلية موقف البلاغيين منها ، وتتبع بعض اللطائف المتعلقة بما يقع بين المفردات من فصل ووصل .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتبه أبو علي

محمد بن علي الصامل

الرياض العامرة ١٤٢٧/١١/٥ هـ

ثبت المصادر والمراجع

(١) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للعلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي المشهور بمرتضى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

(٢) أثر النحاة في البحث البلاغي، للدكتور عبدالقادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت.

(٣) أزهار الربيع وغاية الأماني في شرح الجوهر الرفيع ودوحة المعاني في معرفة أنواع البديع ومدح النبي العدناني ﷺ، لوجيه الدين العلوي، مخطوط في قسم المخطوطات بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم ٢٥٠٤.

(٤) الأسرار البلاغية في سورة هود، لعلي بن خليفة السلطان، رسالة ماجستير في قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي، كلية اللغة العربية بالرياض، عام ١٤١٧هـ، مرقونة على الآلة الكاتبة.

(٥) أسرار الترادف في القرآن الكريم، للدكتور علي اليمني دردير، دار ابن حنظل، ١٤٠٥هـ.

(٦) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، لمحمد بن علي الجرجاني، تحقيق الدكتور عبدالقادر حسين، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.

(٧) أصول البلاغة، لميثم البحراني، تحقيق الدكتور عبدالقادر حسين، دار الشروق، القاهرة، ١٤٠١هـ.

(٨) إعجاز القرآن للباقلاني، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط٥، د. ت.

(٩) أنوار الربيع في أنواع البديع، لابن معصوم المدني، تحقيق شاكر هادي شكر، النجف، ط١، ١٣٨٩هـ.

(١٠) الإيضاح، للخطيب القزويني، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٤، ١٣٩٥ هـ.
(١١) الإيضاح في شرح مقامات الحريري، للمطرزي، تحقيق الدكتور حمد بن ناصر الدخيل، رسالة دكتوراه في قسم الأدب، كلية اللغة العربية بالرياض، عام ١٤٠٢هـ، مرقونة على الآلة الكاتبة.
(١٢) بدائع التفسير "الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية" جمع وتوثيق يسري السيد محمد، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ.
(١٣) بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، تحقيق معروف مصطفى زريق، ومحمد وهبي سليمان، وعلي عبدالحميد بلطه جي، دار الخير، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
(١٤) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لكمال الدين الزملكاني، تحقيق الدكتورة خديجة الحديثي، والدكتور أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٤هـ.
(١٥) البلاغة تطور وتاريخ، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط٥، د.ت.
(١٦) البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها، لعبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ.
(١٧) بلاغة العطف في القرآن الكريم: دراسة أسلوبية، للدكتور عفت الشرقاوي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١م.
(١٨) بلاغة القرآن في آثار القاضي عبدالجبار وأثره في الدراسات البلاغية، للدكتور عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي، د. ت.

(١٩) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، وأثرها في الدراسات البلاغية، للدكتور محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ.

(٢٠) بلاغة الكلمة والجملة والجمل، للدكتور منير سلطان، منشأة المعارف بالإسكندرية ط٢، ١٩٩٣م.

(٢١) بلوغ الأرب في الواو في لغة العرب، للدكتور عبدالحميد السيد عبدالحميد، مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت.

(٢٢) البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، د.ت

(٢٣) التبيان في شرح التبيين ليوسف بن حسين الكرماستي، تحقيق الدكتور فهد بن محمد العمار، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالرياض، العام الجامعي ١٤٢١/١٤٢٢هـ، مرقونة على الآلة الكاتبة.

(٢٤) التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، لشرف الدين الطيبي، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

(٢٥) الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، لمحمد نور الدين المنجد، دار الفكر، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

(٢٦) (تفسير أبي السعود) (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، لأبي السعود العمادي، تحقيق عبدالقادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د.ت.

(٢٧) تفسير التحرير والتنوير، للعلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

(٢٨) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط٤، ١٩٨٣م.

(٢٩) التفسير الكبير، للفخر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

(٣٠) الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

(٣١) الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع، لعبدالرحمن الأخضري.
ينظر حاشية المنياوي

(٣٢) حاشية السيد الشريف الجرجاني، مطبوعة في حاشية المطول.

(٣٣) حاشية الشهاب الخفاجي (عناية القاضي وكفاية الراضي) للشهاب الخفاجي، دار صادر، بيروت، د.ت.

(٣٤) حاشية العلامة الشيخ مخلوف المنياوي على شرح حلية اللب المصون، مكتبة لبيمن الكبرى، صنعاء، د.ت.

(٣٥) حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

(٣٦) حدائق السحر في دقائق الشعر، لرشيد الدين الوطواط، نقله إلى العربية إبراهيم الشواربي، القاهرة، ط١، ١٣٦٤هـ.

(٣٧) حسن التوسل إلى صناعة الترسل، لشهاب الدين محمود الحلبي، تحقيق أكرم عثمان يوسف، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠هـ.

(٣٨) حلية اللب المصون للعلامة الشيخ أحمد الدمنهوري.
ينظر حاشية العلامة المنياوي.

(٣٩) خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي، شرح عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
(٤٠) خلاصة المعاني، للحسن بن عثمان المفتي، تحقيق الدكتور عبدالقادر حسين، الناشرون العرب، الرياض، د.ت.
(٤١) دلائل الإعجاز، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق الشيخ محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٤هـ.
(٤٢) دلالات التراكيب دراسة بلاغية، للدكتور محمد محمد أبوموسى، مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٨هـ.
(٤٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ.
(٤٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة الألوسي، ضبط وتصحيح علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
(٤٥) سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، شرح وتعليق عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، الأزهر، ١٣٨٩هـ.
(٤٦) شرح التلخيص، للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرتي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد مصطفى رمضان صوفيه، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/ ١٩٨٣م.
(٤٧) شرح ديوان المتنبي لعبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت.

(٤٨) شرح عقود الجمان للسيوطي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٨هـ.

(٤٩) شرح الكافية البديعية، لصفي الدين الحلي، تحقيق الدكتور نسيب نشاوي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ.

(٥٠) شروح التلخيص (مختصر التفتازاني، ومواهب الفتاح لابن يعقوب للمغربي، وعروس الأفراح لبهاء الدين السبكي، وحاشية الدسوقي على شرح السعد)، دار السرور، بيروت، د.ت.

(٥١) شواهد في الإعجاز القرآني: دراسة لغوية ودلالية، دار البيارق ودار عمار، عمان، ط١، ١٤١٩هـ.

(٥٢) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، وينظر تحقيق الدكتور عبدالمحسن العسكر، رسالة دكتوراه في قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي، كلية اللغة العربية بالرياض، عام ١٤٢٠هـ، مرقونة على الآلة الكاتبة.

(٥٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لابن رشيق، تحقيق الدكتور محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٨هـ.

(٥٤) غرر الفوائد ودرر القلائد (المعروف بأمالي المرتضى) للشريف المرتضى، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.

(٥٥) الفلك الدائر على المثل السائر، لابن أبي الحديد، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي، والدكتور بدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ.

(٥٦) الفوائد الغياثية في علوم البلاغة، للقاضي عضد الدين الأيجي، تحقيق الدكتور عاشق حسين، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

(٥٧) فيض الفتاح على نور الأقاح لعبدالله بن الحاج العلوي الشنقيطي، تحقيق محمد الأمين بن محمد بيب، ط٢، ١٤٢٠هـ.

(٥٨) الكاشف عن حقائق السنن (شرح الطيبي لمشكاة المصابيح)، لشرف الدين الطيبي، تحقيق المفتي عبد الغفار وآخرين، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ط١، ١٤١٣هـ كراتشي.

(٥٩) كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧١هـ.

(٦٠) كتاب معاني الحروف، لأبي الحسن الرماني، تحقيق الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط٣، ١٤٠٤هـ.

(٦١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

(٦٢) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١، د.ت.

(٦٣) لطائف التبيان في علمي المعاني والبيان، لشرف الدين الطيبي، تحقيق عبدالحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، د.ت.

(٦٤) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن أبي الأثير، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي، والدكتور بدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ.

(٦٥) المصباح في المعاني والبيان والبديع، لبدر الدين بن مالك، تحقيق الدكتور حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز، القاهرة، د.ت .

(٦٦) المطول في شرح تلخيص المفتاح، للتفتازاني، مطبعة أحمد كامل، ١٣٣٠هـ.

(٦٧) معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

(٦٨) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

(٦٩) معيار النظار في علوم الأشعار، للزنجاني، تحقيق محمد علي رزق الخفاجي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

(٧٠) المغني في أبواب التوحيد والعدل ، للقاضي عبد الجبار (الجزء السادس عشر الخاص بإعجاز القرآن)، تحقيق أمين الخولي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر، ط١ ، ١٣٨٠هـ.

(٧١) مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب السكاكي، ضبط وشرح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٤٠٣هـ.

(٧٢) مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن، لابن النقيب، تحقيق الدكتور زكريا سعيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ، ١٤١٥هـ .

(٧٣) مقدمة شرح نهج البلاغة، لميثم البحراني، تحقيق الدكتور عبدالقادر حسين، دار الشروق، القاهرة، ط١ ، ١٤٠٧هـ.

(٧٤) من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، للدكتور محمد بن علي الصامل، دار إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٧٥) نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، د.ت.

(٧٦) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبرهان الدين البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

(٧٧) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للفخر الرازي، تحقيق الدكتور بكري الشيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م.

(٧٨) الواو ومواقعها في القرآن الكريم للكتور محمد الأمين الخضري، رسالة دكتوراه في قسم البلاغة والنقد، بكلية اللغة العربية، في جامعة الأزهر، عام ١٤٠٣هـ، مرقونة على الآلة الكاتبة.

(٧٩) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق الدكتور مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة